



مذكرة إرشادية: التقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تخطي الحد الأدنى



دليل عملي لإجراء تقييم ذاتي تشاركي
 لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تحرير: بولين تاميسيس، صامويل دي ياغر
تأليف: يان كريستوف ريختر، غريتا فينر
تصميم: كين ميديا

الطبعة العربية: محمود صبرا (ترجمة)، جاك الأسود (مراجعة)، أركان السبلاني (إشراف تقني)

بالشراكة مع:



جدول المحتويات

2	الاختصارات
3	رسالة من المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا والمحيط الهادي
4	تمهيد
6	أ. مقدّمة
6	ب. السياق
8	ج. الأهداف
8	د. المزايا
9	هـ. الموضوعات الرئيسية
15	و. المنهجية
15	الخطوتان التمهيديتان
15	1. تعيين جهة قائدة
16	2. تشكيل لجنة توجيهية
17	المراحل
17	1. ورشة عمل أولية للأطراف المعنيين لبدء العملية والتخطيط لها
18	2. جمع المعلومات
18	(أ) تجميع الوثائق
19	(ب) عقد مشاورات مع الأطراف المعنيين
20	3. التحليل وصياغة التقرير
21	4. ورشة عمل للتحقق من صحة التقرير، وصياغته في شكله النهائي
22	5. نشر التقرير وتوزيعه
22	6. المتابعة
23	7. وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرون
24	الملحق أ: مراحل التقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
27	الملحق ب: الجدول الزمني للتقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
28	الملحق ج: أداة عمل القائمة المرجعية للتقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
29	الملحق د: مسرد الاصطلاحات
31	الملحق هـ: مصادر وقراءات أخرى
33	الملحق و: جهات اتصال مفيدة

اختصارات

الاصطلاح العربي	Acronyms
البرنامج الإقليمي لإدارة الحكم في آسيا	ARGP
معهد بازل لإدارة الحكم	BIG
مؤتمر الدول الأطراف	CoSP
منظمة مجتمع مدنيّ	CSO
إجمالي الناتج المحلي	GDP
المؤسسة الألمانية للتعاون التقنيّ	GTZ
معهد دراسات إدارة الحكم	IGS
منظمة غير حكوميّة	NGO
الأهداف الإنمائيّة للألفية	MDGs
برنامج مكافحة الفساد من أجل فاعليّة التنمية	PACDE
برنامج إدارة الحكم في الدول العربية	POGAR
اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد	UNCAC
برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ	UNDP
مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة	UNODC

رسالة من المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا والمحيط الهادي

الفساد لا يعرف حدوداً. كان دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز التنفيذ عام 2005، فرصة غير مسبوقة للبلدان كي تتضمّن فتحارب الفساد كمجموعة واحدة. توفر الاتفاقية الإطار المعياري الدولي - كأداة ملزمة - لتشكيل سياسات التنمية والبرمجة في البلدان الموقعة.

يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بالاستفادة من تجربتنا الطويلة في إدماج المعايير الدولية في التشريعات المحلية وخطط التنمية والسياسات الوطنية، أنّ الملكية المحلية، والتنفيذ السليم والالتزام الحقيقي بالتطبيق أمر حاسم إذا كان لكافة جهودنا ألا تظل مجرد نوايا حسنة. تستمدّ المذكرة الإرشادية إلهامها من هذه الدروس، وبخاصة من جهودنا السابقة للمساعدة على تطبيق القوانين والتشريعات الجديدة باعتبارها حجر الزاوية لسياسة الإصلاحات الأوسع نطاقاً في البلدان الشريكة. لقد اخترنا فكرة أنّ القوانين والسياسات تكون أعمق تجذراً في الثقافة السياسية الأوسع، إذا كان صانعو القرار والجمهور عامّة منخرطين في تشكيلها، ويفهمون ما تعنيه، ويتخذون إجراءات للوفاء بروحية ما تجسده هذه القوانين والسياسات.

وما هذه المذكرة الإرشادية إلا نقطة انطلاق. فهي لا تضمن التنفيذ الناجح لاتفاقية مكافحة الفساد. إنّما تحاول توسيع معالم الالتزام والتغيير في العقلية، لتجاوز الحد الأدنى المطلوب في الإستجابة لمبادئ ومعايير الاتفاقية، وضمان المشاركة الكاملة والالتزام تآلف واسع من الأطراف المعنيين. وكما ذكرنا رئاسة هيئة مكافحة الفساد في بوتان خلال مناقشات إعداد المذكرة التوجيهية، «اتفاقية مكافحة الفساد ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة نحو تحقيق هدف الحد من الفساد». إذا كنا نسعى إلى تسهيل عملية إصلاحية شاملة، فلنبدأ بتهيئة الظروف لتحسين الخضوع للمحاسبة.

من هذا المنطلق قاد المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا والمحيط الهادي تطوير هذه المذكرة كمساهمة في الاهتمام العالمي بتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد مع تخطي الحد الأدنى من المتطلبات. صحيح أن الفساد لا يعرف حدوداً. كذلك الرد عليه يجب ألا يعرف حدوداً.

لا بدّ من شكر عددٍ من الشركاء. أولاً، لم يكن وضع هذه المذكرة الإرشادية ممكناً لولا الاستثمار الأساسي المقدم في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/البرنامج الإقليمي لإدارة الحكم في آسيا (ARGP) وبرنامج مكافحة الفساد من أجل فاعلية التنمية (PACDE). تمسّياً مع الطبيعة التشاركية لهذا الجهد، قدّمت مسودة ونوقشت في اللقاء الثالث لجماعة الممارسة الإقليمية في آسيا والمحيط الهادي لمكافحة الفساد، والذي عقد في بانكوك في 1-3 شباط/فبراير 2010. كما طوّرت في شراكة وثيقة مع مختلف البرامج والوحدات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحديداً مع فريق الحكم الديمقراطي التابع لمكتب السياسات الإنمائية، وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية (POGAR) ومركز أوسلو لإدارة الحكم، وكذلك شعبة الفساد والجرائم الاقتصادية في قسم شؤون المعاهدات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والمؤسسة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)، ومعهد بازل لإدارة الحكم (BIG) ومعهد دراسات إدارة الحكم (IGS) من جامعة براك (BRAC).

قدّم العديد من الزملاء إسهامات في هذه المطبوعة، وبشكل خاصّ ساهم صامويل دي ياغر (من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في تنسيق عملية الصياغة وتوجيهها، ويان كريستوف ريختر (من معهد بازل لإدارة الحكم)، وغريتا فينر (من معهد دراسات إدارة الحكم)، في تقديم الجزء الأول من هذه المذكرة الإرشادية؛ وساهم أركان السبلاني، وماري لايبيرج، وفيل ماتشيزا، وروب أونوس، وكارمن روبريج، وأنغا تيميلسينا (من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وجوفاني غالو، وبريجيتي ستروبييل شو، وديميتري فلاسيس، وأنيكيا وبيثيز (من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، ومنظور حسن (من معهد دراسات إدارة الحكم)، وألان باكاريزي، وبدر غومز بريرا (معهد بازل لإدارة الحكم)، ويوهانا ويسلوش (المؤسسة الألمانية للتعاون التقني) في إجراء مراجعة النظراء وتقديم تعليقات واسعة النطاق ومعتمّة.

ومن ثمّ أودّ أن أعبر عن خالص تقديري للجميع على ما قدّموه من إسهامات واعية وذات قيمة.



نيكولاس روسليني

نائب المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا والمحيط الهادي

تشرين الأول/أكتوبر 2010

تمهيد

يعدّ الفساد أحد المعوقات الرئيسية للتنمية البشرية¹. إذ يقوّض الديمقراطية وحكم القانون، ويفسد الأسواق ويعوق النمو الاقتصاديّ. تقدّر تكلفة الفساد سنويًا بما يعادل أكثر من 5% من إجمالي الناتج المحليّ العالميّ (2.6 تريليون دولار أمريكي)، إذ يتم إنفاق أكثر من تريليون دولار أمريكي في صورة رشاوى كل عام². ويؤثر الفساد سلبيًا في الفقراء بدرجات متفاوتة ويشكّل عبئًا تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بتحويل الموارد عن الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من إمكان الحصول على خدمات الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحيّ³.

أصبحت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، منذ بدء سريانها، جهة التقاء للأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في جميع أنحاء العالم لأنها تقدّم إطارًا شاملاً وعالميًا لإدارة الحكم يسعى إلى معالجة الفساد، ليس فقط من خلال إنفاذ القانون ولكن أيضًا من خلال التدابير الوقائية. فهي لا تعاقب مرتكبي الفساد وحسب، بل تسهّل استرداد الموجودات المسروقة. مع ذلك تنفيذ الاتفاقية عملية صعبة ومتعددة الجوانب. إذ يستلزم جمع معلومات حول الثغرات التي تشوب الالتزام بالاتفاقية من ناحية القانون والواقع العمليّ فضلًا عن الاحتياجات اللازمة من المساعدة التقنية ذات الصلة وتحليل هذه المعلومات بشكل صحيح. لا غنى عن هذه المعلومات لتنفيذ الاتفاقية لأنها تنير الطريق أمام جهود تنمية القدرات، وتثري عملية وضع السياسات وتنفيذها، وتمكّن من مراقبة التقدم المحرز.

في 13 أيلول/سبتمبر 2009، وضع مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية (CoSP) آليةً لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁴. وفق القرار 1/3، يُطلب من الدول الأطراف قيد المراجعة الإجابة عن أسئلة القائمة المرجعية الشاملة للتقييم الذاتي لتنفيذ الاتفاقية وتقديم تقارير التقييم الذاتي الخاصة بها إلى الأمانة العامة. وتستخدم القائمة المرجعية كأداة لتسهيل تقديم المعلومات بشأن تنفيذ الاتفاقية.

قبل اعتماد آلية الاستعراض، أجريت مراجعات عدّة لمدى الالتزام بالاتفاقية وتحليل ثغرات الالتزام بها (UNCAC Gap Analyses) في دول مثل إندونيسيا، وبنغلاديش، وكينيا. وتضمنت عملية تحليل الثغرات التي قادتها المؤسسة الألمانية للتعاون التقنيّ بدعم من معهد بازل لإدارة الحكم (سويسرا) ومعهد دراسات إدارة الحكم (بنغلاديش) ثلاث خطوات. عُنيّت الخطوة الأولى بإجراء مقارنة نمطيّة بين التشريعات والممارسات الوطنية ونصوص الاتفاقية من خلال إجراء مشاورات وطنية واسعة النطاق. وفي الخطوة الثانية، تم بحث مدى تكفّل الإطار القانوني والبناء المؤسسي، في الواقع، بتنفيذ الاتفاقية. وفي الخطوة الثالثة، حدّدت الدولة التي تجري تحليل الثغرات أولويات الإصلاح واحتياجاتها من المساعدة التقنية. وحدّد التقرير النهائي النتائج في صيغة سردية وجدولية وتضمّن توصيات لتمكين الدولة من الالتزام تمامًا بالاتفاقية⁵.

¹ الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، من بيان رسمي ألقاه بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد في 9 أيلول/سبتمبر 2009.

² غرفة التجارة الدولية، منظمة الشفافية الدولية، ميثاق الأمم المتحدة العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، الأعمال النظيفه هي أعمال أفضل، 2009.

³ تقرير التنمية البشرية لآسيا والمحيط الهادئ (2008)، التصدي للفساد، تغيير الحياة، تسريع التنمية البشرية في آسيا والمحيط الهادئ.

⁴ ر. القرار 1/3 الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية بالدوحة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

⁵ استعراض مدى الامتثال مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - لماذا - و- كيف - 2009؛ المؤسسة الألمانية للتعاون التقنيّ.

<D:\cd\downloads\gtz\uncac\factsheets\en-gtz-uncac-compliance-review-why-and-how-2009.pdf>

ولا تزال التحليلات الشاملة لثغرات الالتزام بالاتفاقية ذات قيمة كبيرة، فهي تسهم في إصلاحات مكافحة الفساد الوطنية وتدعم عملية مراجعة تنفيذ الاتفاقية. وتهدف هذه المذكرة الإرشادية إلى تطبيق منهجية تحليل الثغرات على التقييمات الذاتية لتنفيذ الاتفاقية، والقصد منها إجراء تحليل شامل لأنظمة مكافحة الفساد في الدولة، وتشريعاتها، وممارساتها. ورغم أن آلية الاستعراض لن تراجع سوى تنفيذ الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون)، والرابع (التعاون الدولي) أثناء دورتها الأولى، والفصل الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) أثناء دورتها الثانية، ندعو الدول الأطراف إلى تخطي الحد الأدنى وإجراء تقييمات ذاتية شاملة لتنفيذ الاتفاقية من أجل تشجيع الإصلاح الوطني والإعداد لعملية مراجعة نهائية ضمن آلية الاستعراض.⁶

وفضلاً عن ذلك، نحثّ الدول الأطراف على إشراك جميع الأطراف المعنيين الوطنيين في هذه العملية من البداية، وعلى وجه التحديد الجهات الوزارية، والبرلمان، والمؤسسات المستقلة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والوسط الأكاديمي، ووسائل الإعلام، وشركاء التنمية؛ فمن شأن ذلك أن يعزز عملية إجراء التقييم الذاتي لتنفيذ الاتفاقية بما يؤدي إلى تقديم تقارير شاملة عن التقييم الذاتي. تقدّم هذه المذكرة الإرشادية منهجية مقترحة لجميع الأطراف المعنيين المشاركين في الجهود الوطنية لإجراء تحليل الثغرات، من خلال استخدام القائمة المرجعية للتقييم الذاتي لتنفيذ الاتفاقية، ومن ثمّ للإسهام في آلية الاستعراض في نهاية الأمر.

ديميتري فلاسيس

رئيس شعبة الفساد والجريمة الاقتصادية
في قسم شؤون المعاهدات في مكتب الأمم المتحدة
المعني بالمخدرات والجريمة
فيينا

جيرالدين فرايجر موليكيتي

مديرة فريق الحكم الديمقراطي
في مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي
نيويورك

⁶ تمتد كل دورة خمس سنوات ويُراجع ربع الدول الأطراف كل سنة من السنوات الأربع الأولى من كل دورة. ويجري اختيار الدول التي ستتم مراجعتها كل سنة عن طريق القرعة.

1. مقدمة

1. تسعى التقييمات الذاتية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى إجراء تحليل مقارن يوضح إلى أي مدى تلتزم أنظمة مكافحة الفساد الوطنية في الدولة، وعلى وجه الخصوص القوانين، واللوائح، والسياسات، والمؤسسات، والبرامج، بمتطلبات الاتفاقية، سواء أمن ناحية النص أم التطبيق. وتقدم هذه المذكرة الإرشادية منهجية لإجراء التقييمات الذاتية، من خلال الاستفادة من القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، حسبما اعتمدها مؤتمر الدول الأعضاء ومن خلال التشجيع على عقد مشاورات وطنية واسعة النطاق مع الأطراف المعنيين، لتشجيع تنفيذ إصلاحات مكافحة الفساد وإعداد الدولة لعملية مراجعتها ضمن آلية الاستعراض.

«على الدول التي تجري المراجعة أن تحاول إعداد إجاباتها عن أسئلة القائمة المرجعية للتقييم الذاتي من خلال إجراء مشاورات واسعة النطاق على المستوى الوطني مع الأطراف المعنيين، والقطاع الخاص، والأفراد، والجماعات من خارج القطاع العام»⁷

قرار اعتمده المؤتمر الثالث للدول الأطراف تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

2. في الجزء التالي الخاص بالسياق، تقدم المذكرة الإرشادية عرضاً موجزاً للاتفاقية وآلية الاستعراض التي تم اعتمادها حديثاً. ثم تلخص الأهداف، والفوائد، والأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إجراء التقييم الذاتي مع الاستفادة من الدروس المستفادة من التجارب السابقة التي قامت بها بعض الدول في هذا المجال في إطار ما يسمى بعملية «تحليل الثغرات» (Gap Analysis). وفي الجزء الخاص بالمنهجية، توضح المذكرة الإرشادية الخطوات العملية لإجراء التقييم الذاتي لتنفيذ الاتفاقية، مع التشديد على أهمية التقييم القائم على المشاركة التي ينتج منه توصيات استراتيجية ومراقبة النتائج وتقييمها. وفي النهاية، تلخص المذكرة الإرشادية الدور الذي يمكن أن يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركاء التنمية، في سياق التقييمات الذاتية لتنفيذ الاتفاقية. وفي الملاحق، تتضمن المذكرة الإرشادية جدولاً للمراحل وجدولاً لتوقيتها، وأداة عمل القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، ومسرّداً بالاصطلاحات، وقائمة بالمصادر والقراءات المقترحة، وقائمة بمعلومات الاتصالات المفيدة.

3. لا تقدم هذه المذكرة الإرشادية في أي حال من الأحوال وصفاً جاهزة للتطبيق، لكنها تسعى إلى تقديم خارطة طريق إرشادية لعمليات التقييمات الذاتية لتنفيذ الاتفاقية. وبشكل واضح، يختلف سياق كل دولة عن الأخرى وسيختلف تنظيم عملية التقييم الذاتي من حيث التوقيت، والنطاق، ومشاركة الأطراف المعنيين، ودعم الخبراء الدوليين.

II. السياق

4. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي المعاهدة الدولية الأكثر شمولاً في مجالها، وقد صادق عليها أو انضمت إليها أكثر من مئة وأربعين دولة (حتى أيار/مايو 2010). ومن ثم، تحظى بالقبول على نطاق واسع كأطارٍ دوليٍ إرشادي لمكافحة الفساد.

5. تغطي الاتفاقية خمسة مجالات رئيسية: التدابير الوقائية في الفصل الثاني، والتجريم وإنفاذ القانون في الفصل الثالث، والتعاون الدولي في الفصل الرابع، واسترداد الموجودات في الفصل الخامس. ويحدد الفصل السادس تدابير تبادل المعلومات والمساعدة التقنية بهدف مساعدة الدول على الالتزام بمتطلبات الاتفاقية.

6. في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وضع مؤتمر الدول الأطراف آلية الاستعراض⁸ في دورته الثالثة في الدوحة. وأتفق المؤتمر على أن تتم مراجعة تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية في دورتين متتاليتين، مدة كل دورة خمس سنوات. وضمن هذه الخطة، ستقوم كل دولة طرف بمراجعة نظراتها، ثم تخضع للمراجعة مرة كل خمس سنوات. وقد حددت الدول التي تجري المراجعة وتلك التي ستتم مراجعتها خلال الدورة الأولى عن طريق القرعة خلال اجتماع فريق استعراض التنفيذ الذي عقد في فيينا من 28 حزيران/يونيو إلى 2 تموز/يوليو

⁷ ر. القرار 1/3 الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثالثة، الدوحة، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، الملحق 1.

⁸ ر. الفقرة 7 من المادة (63) من الاتفاقية والقرار 1/3 الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، الدوحة، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

2010،⁹ وستتم مراجعة أوضاع حوالي ثلاثين دولة في السنة الأولى من الدورة الأولى. خلال الدورة الأولى المكونة من خمس سنوات تتم مراجعة الالتزام بالفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية بينما تتم خلال الدورة الثانية مراجعة الالتزام بالفصلين الثاني والخامس.¹⁰

7. صدّق مؤتمر الدول الأطراف أيضاً على القائمة المرجعية الشاملة للتقييم الذاتي باعتبارها الأداة التي ستستخدمها الدول الأطراف في جمع المعلومات ضمن آلية الاستعراض.¹¹

القائمة المرجعية للتقييم الذاتي: خلفية تاريخية موجزة

طلب مؤتمر الدول الأطراف من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في دورته الأولى التي عقدت في 2006، وضع قائمة مرجعية تجريبية للتقييم الذاتي، الغرض منها جمع معلومات عن جهود الدول الأطراف لتنفيذ الاتفاقية. وُرعت القائمة المرجعية التجريبية على الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقعة عليها في حزيران/يونيو 2007. وكانت القائمة تركّز على خمس عشرة مادة من الاتفاقية. وحتى الآن، استكملت سبعة وثمانون دولة طرفاً في الاتفاقية وثلاث دول موقعة عليها أسئلة القائمة المرجعية. وفي دورته الثانية، التي عقدت في 2008، رحّب المؤتمر بالاستخدام الفاعل للقائمة المرجعية بغرض جمع المعلومات التمهيديّة بشأن جهود الدول لتنفيذ الاتفاقية والاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية، وطلب من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وضع أداة شاملة لاستخدامها في أية عملية لمراجعة تنفيذ الاتفاقية في ما بعد.

أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار تعزيز التفويض المنوط به، القائمة المرجعية للتقييم الذاتي كمنظومة قائمة على استخدام الحاسوب، وضمن جهود تصحيح منهجها ومنهجية عملها، قام المكتب بتنفيذ عملية تشاور واسعة النطاق. راجع خبراء دوليون مختصون بالموضوع ثلاث مرّات محتويات ووظائف القائمة المرجعية للتقييم الذاتي وذلك من آذار/مارس 2008 إلى أيلول/سبتمبر 2009. وفي آذار/مارس 2009، دعا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خمس عشرة دولة عضواً، ثلاثة تقريباً من كل مجموعة إقليمية، لاختبار عملية التطبيق بشكل تطويعي. استجابت لهذه الدعوة سبع وثلاثون دولة، ما بين دول أطراف في الاتفاقية وأخرى موقعة عليها، وقامت باختبار التطبيق من آذار/مارس إلى حزيران/يونيو 2009. وأدرجت كما يجب جميع التعليقات التي قدّمتها هذه الدول. وتم بعد ذلك عرض القائمة المرجعية للتقييم الذاتي والتصديق عليها من قبل مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثالثة المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

8. القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، والمرتكزة على استخدام الحاسوب، تطلب من الدول أن تبين ما إذا كانت قد التزمت بكل نص من نصوص الاتفاقية وأن تقدّم أو تُرفق معلومات تفصيلية توثيقاً لإجاباتها. وإذا أفادت الدول الأطراف أنها تلتزم التزاماً جزئياً بنصّ معين أو لا تلتزم به مطلقاً، فيُطلب منها توضيح السبب. ويطلب منها أيضاً تحديد الإجراء الذي ينبغي اتّخاذه لتحقيق الالتزام الكامل وما إذا كانت المساعدة التقنية ستسهّل المزيد من الالتزام. وبالإجابة عن هذه المجموعة من الأسئلة، تُشجّع الدول على تحليل الثغرات في تنفيذ الاتفاقية والأسباب التي تكمن وراءها، وتحديد أنسب أشكال المساعدة التقنية التي يمكن أن تدعم عملية التنفيذ. وبلخص تقرير التقييم الذاتي الذي تنتجه القائمة المرجعية نتائج جمع المعلومات وعملية التحليل.

9. المبادئ التوجيهية وسمات عملية المراجعة الواردة أعلاه موضحة بمزيد من التفاصيل في وثيقة البنود المرجعية الخاصة بالية الاستعراض، وهي ملحقة بالقرار 1/3 الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف.¹² وقد وضع فريق استعراض التنفيذ في اجتماعه الأول المنعقد بين 28 حزيران/يونيو و 2 تمّوز/يوليو 2010، الصيغة النهائية لنموذج إرشاديّ لإعداد تقارير المراجعة الخاصة بالدول وللمبادئ الإرشادية للخبراء الحكوميين والأمانة العامة في إجراء مراجعات الدول.¹³

⁹ ر. المحلق (2)، نتائج القرعة، تقرير فريق مراجعة التنفيذ التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الاجتماع الأول

<http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/28June-2July2010/V1053685a.pdf>

¹⁰ ر. القرار 1/3 الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في الدوحة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

<http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/self-assessment.html>

¹² <http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session3/V0988538e.pdf>

¹³ ر. المحلق 1، تقرير فريق مراجعة التنفيذ التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الاجتماع الأول

<http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/28June-2July2010/V1053685a.pdf>

10. يجوز للدولة الطرف التي اختيرت مراجعتها في سنة معينة أن تؤجل مشاركتها، بناءً على مبررات معقولة، إلى السنة المقبلة من دورة الاستعراض. وبمجرد تأكيد المشاركة في عملية المراجعة، يطلب من الدول التي اختيرت مراجعتها أن تملأ القائمة المرجعية للتقييم الذاتي وتُقدِّم تقرير التقييم الذاتي إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (بصفته الأمانة العامة للاتفاقية) في غضون شهرين من بدء العملية. وبعد ذلك يراجع تقرير التقييم الذاتي الخاص بكل دولة من قبل دولتين أخريين من الدول الأطراف في الاتفاقية.

11. البنود المرجعية الخاصة بألية الاستعراض تحت الدول الأطراف على إجراء مشاورات على نطاق واسع مع الأطراف المعنيين ذوي الصلة عند إعداد إجاباتهم عن أسئلة القائمة المرجعية للتقييم الذاتي.¹⁴ كما يمكن الدول الأطراف أن تتخطى نطاق الفصلين المخصصين للدورة الأولى من ألية الاستعراض وتجري تقييمًا ذاتيًا وطنيًا شاملاً عن تنفيذ الاتفاقية. وذلك لن يؤدي إلى تعظيم الاستفادة من الوقت والموارد وحسب بل سيوفر الأسس اللازمة لوضع استراتيجيات، وخطط عمل وسياسات شاملة ومتكاملة لمكافحة الفساد.

III. الأهداف

12. التقييم الذاتي أمرٌ محوريٌّ لتمكين الدول من إحراز تقدّم على طريق مكافحة الفساد. يهدف التقييم الذاتي، على وجه الخصوص، إلى: ◀ تشجيع عملية قائمة على المشاركة ونابعة من الداخل بغرض تنفيذ إصلاحات لمكافحة الفساد عن طريق تقييم قدرات الأنظمة، والقوانين، والمؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد (في النصّ والتطبيق)، وتحديد الإصلاحات الممكنة لعلاج الثغرات في القدرات. ◀ دعم ألية الاستعراض والإسهام فيها.

13. لتحقيق هذين الهدفين، ينبغي إشراك مجموعة كبيرة من الأطراف المعنيين الوطنيين في عملية التقييم الذاتي والاستفادة من القائمة المرجعية الحاسوبية للتقييم الذاتي التي أقرها مؤتمر الدول الأطراف (ر. أداة العمل المبسطة للقائمة المرجعية في الملحق ج المرفق بهذه المذكرة الإرشادية).

IV. المزايا

14. ثمة العديد من المزايا المترتبة على إجراء عملية التقييم الذاتي. فمن شأنها أن تحفّز على مشاركة وطنية واسعة النطاق في جهود مكافحة الفساد وترفع الوعي بجهود الدولة لتنفيذ الاتفاقية ومكافحة الفساد. ومتى أُجريت عملية التقييم الذاتي بشكل كامل وبالالتزام قويًا نابع من داخل الدولة، فستكون عملية وطنية يشعر فيها جميع الأطراف الحكوميين وغير الحكوميين بانتماء جميع خطواتها ونتائجها إلى إرادتهم.

15. بتطبيق منهج قائم على المشاركة في التقييم الذاتي وترويج العملية ونتائجها على نطاق واسع، تشجّع عملية مراجعة تنفيذ الاتفاقية حوارًا بين المؤسسات وتعاونًا في ما بينها. وتسهّل عملية التقييم الذاتي إطلاق عملية تفكير وتأمل وطنية في ما بين الأطراف المعنيين بشأن كيفية تنظيم الإطار القانوني، والمؤسسي الوطني لمكافحة الفساد، وماهية القوانين والإمكانات المؤسسية التي ينبغي تعزيزها، وما إذا كان هناك حاجة إلى مساعدات إضافية.

16. يوفر التقييم الذاتي لراسمي السياسة معلومات وتحليلات تفصيلية يمكن أن يستخدموها في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتنفيذ خطة عمل، في إطار جدول زمني ومسؤوليات محددة من أجل تنفيذ إجراءات تصحيحية.

17. ومن ثمّ، يكون التقييم مفيدًا باعتباره معيارًا للحكومات المتتالية والأطراف المعنيين لقياس التقدم المحرز على مرّ الوقت. وتقدّم نتائج التقييم الذاتي أيضًا معيارًا أساسيًا يبني عليه المصلحون الحكوميون إصلاحاتهم لمكافحة الفساد.¹⁵

¹⁴ ر. الملحق 1، القرار 1/3 الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في الدوحة، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

¹⁵ سارا ريبوتشي، تعزيز فرص تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد «سبل الاستفادة من القائمة المرجعية للتقييم الذاتي»، مركز U4 لموارد مكافحة الفساد، العدد 13:2009.

18. تقدّم المعلومات المجمّعة من خلال التقييم الذاتي إمامة واضحة بالمساعدة التقنية التي تحتاجها الدولة الطرف. وسيكون ذلك مفيداً للحكومات التي ترغب في الاستفادة من الأطراف الدولية المقدّمة للمساعدة التقنية. وقد طلب مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة من مؤتمر الدول الأطراف الاستفادة من القائمة المرجعية للتقييم الذاتي لتحديد المساعدة التقنية المطلوبة على المستوى العالميّ واقتسام هذه المعلومات مع مقدّمي المساعدة التقنية الدوليين.¹⁶ وذلك من شأنه أن يحسّن تعاون الجهات المانحة ويسهّل دعم المزيد من الإسهامات الهادفة من قبل مقدّمي المساعدة التقنية، إذ إنّ الحكومات تكون في موقف أفضل يمكنّها من إخبار شركاء التنمية باحتياجاتها وأولوياتها.¹⁷
19. استيفاء أسئلة القائمة المرجعية الحاسوبية للتقييم الذاتي كجزء من العملية يمكن الدول الأطراف في الاتفاقيّة من الوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن إعداد التقارير ضمن آلية الاستعراض.
20. يعطي التقييم الذاتي أيضاً فرصة للدول للمشاركة في المعرفة والخبرات مع الدول الأخرى بشأن تنفيذ الاتفاقيّة. وقد تبين أنه لا غنى عن تشجيع تبادل الممارسات الحسنة والدروس المستفادة بين دول الجنوب في وضع استجاباتٍ على مستوى السياسات تناسب السياقات المحليّة الخاصّة بالدول.¹⁸

٧. الموضوعات الرئيسيّة

21. تقترح عمليّة التقييم الذاتي، المذكورة ضمن الجزء الخاص بالمنهجية الوارد أدناه، مجموعةً من النشاطات والاستراتيجيات من بينها استخدام القائمة المرجعية للتقييم الذاتي كأداة لجمع المعلومات لا غنى عنها. ومع ذلك سيتوقّف محور العمليّة وتصميمها النهائيّ على سياق كل دولة. إذ لا يمكن وضع «مقاس واحد يلائم الجميع». ومن ثمّ، ينبغي مراعاة جميع العوامل مثل وضع الدولة من حيث التصديق على الاتفاقيّة أو الانضمام إلى إليها (كون الدولة موقّعة على الاتفاقيّة أو دولة طرفاً فيها)، والمطالب الإلزامية التي تقتضيها آلية الاستعراض، ومستوى تنفيذ الاتفاقيّة، والسياق السياسيّ، والإطار التشريعيّ والمؤسسيّ، وإمكانات الموارد البشريّة المتوافرة لدى الحكومة، والبيئة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.
22. الإرادة السياسيّة القويّة هي من دون شكّ عامل النجاح الأهمّ للاستفادة من التقييم الذاتي باعتباره أداة للإصلاح. ولما كان نقد الذات ليس بالأمر اليسير، يتطلب الأمر قيادةً قويّة وشجاعةً للاعتراف بنقاط الضعف التي تشوب التشريعات، والمؤسّسات، وجهود الإصلاح الوطنيّة أو أيّاً منها وتحديدها بشكلٍ علنيّ. وينبغي أن تبرز هذه القيادة من وسط القيادات الوطنيّة، سواء أعلى المستوى السياسيّ أم التقنيّ. وقد أوضحت التجربة أن تشكيل لجنة توجيهية رفيعة المستوى لإدارة عمليّة التقييم الذاتي يمكن أن يعطي احتراماً ومصداقيّةً للتقييم الذاتي ويساعد على حشد الإرادة السياسيّة.
23. ثمة العديد من الموضوعات التي ينبغي وضعها في الاعتبار في ما يتعلّق بالتوقيت. ففي الغالب الأعمّ، تتمّ عمليّة التقييم الذاتي عقب التصديق على الاتفاقيّة أو الانضمام إليها، لتغذية آلية الاستعراض وكذلك لمساعدة الحكومة في تحديد المجالات التي ينبغي العمل عليها تحقيقاً للالتزام بالاتفاقيّة وفي ما بعد وضع أولويات إصلاحات مكافحة الفساد وترتيبها. مع ذلك، يمكن أن تتم عمليّة التقييم الذاتي قبل الانضمام إلى الاتفاقيّة. وفي هذه المرحلة، يمكن أن تساعد عمليّة التقييم الذاتي الحكومة في ضمان الالتزام بالاتفاقيّة قبل التصديق عليها وتوفير معلومات للدول أيضاً بشأن الإصلاحات التشريعيّة والعمليّة المطلوبة لتنفيذ الاتفاقيّة.

¹⁶ ر. الفقرة 10 من القرار 4/3 الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في الدوحة في 13 تشرين الثّاني/نوفمبر 2009.

¹⁷ تُقدّم المعلومات المجمّعة من خلال التقييم الذاتي أيضاً نظرةً شاملةً حول المساعدة التقنية المقدّمة بالفعل إلى الدولة الطرف، والتي سيتم استخدامها لتحديد المناهج الناجحة في مكافحة الفساد.

¹⁸ ر. مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة، «التعاون بين دول الجنوب في مكافحة الفساد: ورقة خفيفة من إعداد الأمانة العامّة».

<http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session3/V0987479e.pdf>

دراسة حالة: تجربة إندونيسيا في تحليل الثغرات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

في عام 2006، كانت إندونيسيا أول دولة تُجري عملية تقييم ذاتي شامل وتطوعي لقياس مدى التزامها بمكافحة الفساد في إطار تطبيق اتفاقية مكافحة الفساد. وخلافًا لمعظم الدول الأطراف، بدأت إندونيسيا عملية «تحليل الثغرات» قبل التصديق على الاتفاقية. ولم يكن لدى إندونيسيا إرشادات رسمية بشأن هذه العملية، ومن ثمّ وضعت المنهجية الخاصة بها. ورغم أن هذه المنهجية لم تكن بمثل شمولية القائمة المرجعية التي وضعها مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية لاحقًا، كانت الجداول المستخدمة ذات مقصدٍ ومحتوى مماثلين وخدمت البلد جيدًا.

فوّضت الهيئة الإندونيسية للقضاء على الفساد (KPK) فريقًا من الأكاديميين الإندونيسيين والخبراء الأجانب لإجراء عملية تحليل الثغرات بدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون التقني (GTZ). وكان فريق الخبراء المحلي مسؤولاً عن عملية تجميع المعلومات الأولية بشأن القوانين والمؤسسات والعمليات ذات الصلة وتحليلها. بعد ذلك اشترك في تحليل هذه النتائج الخبراء المحليون والأجانب، واستُكملت من خلال مشاورات واسعة النطاق مع الأجهزة الحكومية الرئيسية والأطراف الفاعلة ذات الصلة من المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأساتذة الجامعات. وعُقدت ورشة عمل ختامية تضمّ مختلف الأطراف المعنيين لتوليد التزام واسع النطاق تجاه النتائج والتوصيات الرئيسية والتحقّق من قيامه. في الواقع، يُعزى استخدام هذه العملية الشاملة بشكل كبير إلى أن الدولة من تلقاء نفسها أخذت على عاتقها بدرجة كبيرة مسؤولية إجراء عملية تحليل الثغرات وقد حظيت هذه العملية بقبول واسع النطاق.

أتاحت النتائج التي تم الحصول عليها من تحليل الثغرات للأطراف المعنيين فهمًا شاملًا لنقاط الضعف والثغرات الرئيسية في الإطار القانوني والدستوري الإندونيسي يُمكنهم من مكافحة الفساد، وأعطتهم فكرةً عامّةً عن مستوى التزام الدولة بوجه عامّ بالمعايير التي وضعتها اتفاقية مكافحة الفساد. ومن ثمّ، إلى جانب نتائج عملية التقييم الذاتي التجريبية وعملية مراجعة النظراء التي شاركت فيها إندونيسيا في الفترة من 2007 إلى 2009، وفّرت هذه النتائج أساسًا رائعًا لإندونيسيا للمشاركة في آلية الاستعراض الرسمية الخاصة باتفاقية مكافحة الفساد في 2010.

نُشرت نتائج تحليل الثغرات على نطاق واسع (باللغتين الإنجليزية والإندونيسية) على المستويين المحلي والدولي. ومن ثمّ، أُطلع جميع الأطراف المعنيين على المستوى الوطني والدولي بصورة فعّالة على التوصيات وجهود إندونيسيا لتنفيذ الاتفاقية. وفي النهاية، أدت الجهود الرائدة التي بذلتها إندونيسيا في مراجعة الالتزام باتفاقية مكافحة الفساد إلى جعل دول أخرى تبذل جهودًا مماثلة، ومن ثمّ، تكوّنت شبكة من الدول ذات التوجّه المجانس تتبادل بشكلٍ منتظم خبراتها في هذه المسائل.

على المستوى المحلي، تظهر أهميّة تحليل الثغرات من خلال أثرها البعيد المدى في الإطار الوطني لمكافحة الفساد في إندونيسيا. وفي الواقع، كانت نتائج تحليل الثغرات في عام 2006 مصدرًا مهمًا للمعلومات عند وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2010-2015 والتي تم الانتهاء من إعدادها أخيرًا. من هنا أنّ تحليل الثغرات نموذجٌ يبيّن كيفية الاستفادة من عملية التقييم وفق معاهدة دولية للاسترشاد بها في وضع الخطط الوطنية.

مثلما يحدث في تحليل الثغرات، ظهرت في إندونيسيا الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفساد (والتي تُعرف باسم Stranas-PK) نتيجةً لعملية مشاورات واسعة النطاق عبر القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومن ثمّ استطاعت حشد مشاركة وطنية واسعة النطاق لتنفيذها وتشجيع التعاون في ما بين مختلف الأجهزة والأطراف المعنيين. تتضمن الاستراتيجية خطط عمل تفصيلية إلى حدّ ما، ومهلاً زمنيًا، ومسؤوليات أساسية، وأهدافًا مطلوبًا تحقيقها، كما تضع آلية شاملة للمراقبة. وباستخدام عملية تحليل الثغرات أساسًا للاستراتيجية، سيسهم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفساد بشكل مباشر، على مدار الأعوام التالية، في المزيد من تعزيز التزام إندونيسيا باتفاقية مكافحة الفساد، ومن ثمّ، تعزيز الإطار العام القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد. فضلًا عن ذلك، تسير عملية الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفساد على نهج ترتيب فصول اتفاقية مكافحة الفساد، وستكون إندونيسيا قادرةً على قياس مدى نجاحها بشكل مباشر في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفساد وفق معايير اتفاقية مكافحة الفساد، والعكس بالعكس.

وتظهر تجربة إندونيسيا أنه مع وجود منهج تشاركي مدعوم محليًا لهم، ومراجعة، وتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، يمكن تعزيز تطبيق المعايير الدولية على المستوى المحلي، ومن ثمّ، تحسين جودة إصلاحات مكافحة الفساد الوطنية، وتركيزها، وفعاليتها وتسويقها.

24. ينبغي للدول التي صدّقت بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تدرس ملاءمة توقيت التقييم الذاتي لآلية الاستعراض الخاصة باتفاقية مكافحة الفساد. وفي عام 2010، تبدأ مرحلة المراجعة الأولى المكوّنة من خمس سنوات؛ ومع ذلك، قد لا تتم مراجعة بعض الدول حتى 2014. ومن ثمّ، قد ترغب دُولٌ في إطلاق التقييم الذاتي قبل عام المراجعة الخاصّ بها لتسريع جهود الإصلاح الوطنيّة لمكافحة الفساد والإعداد للمراجعة. فضلاً عن ذلك سيطلب من الدول التي تتمّ مراجعتها تقديم التقييم الذاتي في غضون شهرين من بدء عمليّة المراجعة. ومن أجل تقديم تقرير التقييم الذاتي في موعده، تُحثّ الدول على بدء عمليّة التقييم الذاتي قبل عام المراجعة، إذ إنّ عمليّة التقييم الذاتي الكاملة قد تحتاج أكثر من ستة أشهر.¹⁹
25. إنّ تشكيل فريق من المتخصّصين على قدر عالٍ من الكفاءة، والخبرة، والتدريب (فريق الخبراء التقنيين)، يمكنه إجراء عمليّة التقييم الذاتي بفاعليّة، لأمر مهمّ من أجل إجراء تحليل شامل. ويوصى بتحديد الخبراء الحكوميين وغير الحكوميين المناسبين لتوجيه عمليّة التقييم الذاتي وقيادة العمل اليوميّ الأساسي.²⁰ ويمكن فريق الخبراء التقنيين الاستفادة أيضاً من الخبرات الدوليّة في أثناء العمليّة، حسب الحاجة.
26. أظهرت التجربة أن التقييم الذاتي ينتج أفضل النتائج بسبب اجتماع فريق متكامل ومتعدد التخصصات، يضم العديد من الجهات الحكوميّة، والمجتمع المدنيّ، والقطاع الخاصّ، والوسط الأكاديمي. وقد نفّذ هذا المنهج بنجاح في عددٍ من الدول، من بينها على سبيل المثال بنغلاديش وكينيا.
27. ضروريّ أن تشارك في عمليّة التقييم الذاتي جميع الجهات الحكوميّة والمؤسسات الوطنيّة ذات الصلة. فالمجموعات المعنيّة في الجهات الحكوميّة يمكن أن تتبادل المعرفة والخبرات بفاعليّة عبر مختلف القطاعات، وتعطي مزيداً من الثقل للعمليّة والمساعدة في بناء الثقة وقنوات التواصل المفتوحة بين المؤسسات التي يمكنها الاستفادة من هذه العمليّة في ما بعد عند تنفيذ الإصلاحات.
28. من المهم إشراك المجتمع المدنيّ في عمليّة التقييم الذاتي وكذلك في جهود تنفيذ الاتفاقية التي تلي عمليّة التقييم. وتؤكد المادّتان الخامسة والثالثة عشرة من الاتفاقية أهميّة مشاركة المجتمع المدنيّ في مكافحة الفساد. إذ يطرح المجتمع المدنيّ على مائدة العمل منظوراً مختلفاً ويمكنه أن يقدم رؤى من خارج القطاع العامّ بشأن نقاط الضعف التي تتخلّل النظام. وذلك من شأنه أن يثري عمليّة التقييم الذاتي ونتائجها، كما ظهر ذلك جلياً في كينيا وبنغلاديش. فكثيراً ما يأخذ المجتمع المدنيّ مكانه الصحيح ليعطي المصدقيّة لعمليّة التقييم الذاتي.
29. يحظى إشراك القطاع الخاصّ في أثناء عمليّة التقييم الذاتي بالقدر نفسه من الأهميّة. إذ القطاع الخاصّ طرفٌ رئيسيٌّ في عمليّة تنفيذ الاتفاقية. وتشير المادّة الثانية عشرة من الاتفاقية إلى القطاع الخاصّ على وجه التحديد والتدابير التي يجب اتّخاذها لمنع ضلوع القطاع الخاصّ في الفساد. ويتضمّن الميثاق العالميّ للأمم المتحدة أيضاً مبدأً عاشراً ينصّ على أنه «بتعين على المؤسسات التجاريّة مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة».²¹ وبالمثل، تشجّع مجموعة العشرين التوجّه نحو «اقتصادٍ قويّ، وعادل، ونظيف». ومن ثمّ، ينبغي مشاركة جميع جمعيات الموظفين، ومنظّمات القطاع الخاصّ الأخرى في عمليّة التقييم الذاتي لاقتراح إصلاحات مكافحة الفساد ذات الصلة وتشجيعها.
30. على المستوى العمليّ، من الضروريّ اجتماع جميع الأطراف المعنيين ومشاركتهم بفاعليّة في عمليّة التقييم، بما في ذلك القطاع العامّ، والمجتمع المدنيّ، ومؤسسات الأعمال، والوسط الأكاديمي. وأوضحت التجربة أن عقد ورش عمل للأطراف المعنيين في بداية عمليّة التقييم الذاتي وعند نهايتها له أهميّة كبيرة لضمان أنه قد تم إعلام جميع الأطراف المعنيين فعلاً بهذه العمليّة والتقدّم المحرز فيها وإعطائهم فرصة لتقديم مداخلاتٍ وملاحظاتٍ بشأنها.

¹⁹ ر. الجدول الزمني للتقييم الذاتي الوارد في الملحق ب في نهاية المذكرة الإرشادية.

²⁰ ضمن آليّة الاستعراض، يجب على كل دولة طرفٍ أن تعيّن ما يصل إلى خمسة عشر خبيراً حكومياً لغرض عمليّة المراجعة. من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد البشريّة المتاحة، يوصى بأن يتضمّن المشاركون في فريق الخبراء التقنيين، الخبراء المعيّنين رسمياً لغرض إجراء عمليّة المراجعة.

²¹ <http://www.unglobalcompact.org/AboutTheGC/TheTenPrinciples/anti-corruption.html>

دراسة حالة: تجربة كينيا في تحليل ثغرات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

بدأت هيئة مكافحة الفساد الكينية، في 2006/2007، باعتبارها الجهة القائدة المحددة لهذا الغرض، بتحليل أولي للثغرات على أساس أن العملية برمتها ستتم على مستوى الهيئة نفسها. ثم صممت على الاكتفاء بمراجعة الاتفاقية، وتحديد المواد التي ينبغي تنفيذها، ومن ثم التوصية بالقوانين التي يجب سنها لتنفيذ هذه المواد.

والحال أنها في سياق هذه العملية تبين لها أن الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها بعض المواد وبخاصة في الفصل الثاني تتطلب معلومات يقدمها مسؤولون من مؤسسات أخرى مثل المكتب الوطني للمحاسبات، وهيئة المشتريات والتعاقدات العامة، ومجلس الخدمة المدنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وفي عام 2007، أجرت أيضاً وزارة العدل والشؤون الدستورية بنفسها عملية تحليل الثغرات في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، وتوصلت إلى الاستنتاج نفسه.

في أيلول/سبتمبر 2007، اتفقت الهيئة والوزارة على توحيد جهودهما. وقررتا إنشاء لجنة مراقبة تتألف من المؤسستين إضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية والمؤسسة الألمانية للتعاون التقني (GTZ). ثم اتفقتا على أن تقود هيئة مكافحة الفساد الفريق الذي يجري عملية تحليل الثغرات، بينما تتولى الوزارة مسؤولية مراقبة تنفيذ تقرير تحليل الثغرات.

قررت لجنة المراقبة ضرورة تشكيل لجنة تقنية لبلورة تقرير تحليل الثغرات وكتابته. ولتحديد المؤسسات المطلوبة مشاركتها في اللجنة التقنية، استعرضت لجنة الرقابة مواد الاتفاقية. واتفقت على نقطتين في هذه المرحلة: (1) دعوة بعض المؤسسات للمشاركة بشكل متفرغ في اللجنة التقنية؛ (2) دعوة مؤسسات أخرى لتقديم الاستشارات كلاً بحسب اختصاصه. على سبيل المثال، يُستشار القضاء في مراحل محددة ولكنه لا يُشارك في جميع مراحل العملية.

دعت الهيئة المؤسسات المختارة لترشيح الخبراء المناسبين للمشاركة في اللجنة التقنية. وكان على بعض المؤسسات أن ترشح أكثر من مسؤول، حسب طبيعة المعلومات المطلوبة. على سبيل المثال، طُلب من مكتب النائب العام ترشيح ثلاثة مسؤولين، واحداً من النيابة، وواحداً من قسم المعاهدات، وآخر من قسم الصياغة التشريعية.

قررت لجنة المراقبة استخدام نموذج دولة إندونيسيا. ورأت أيضاً أن العملية تتطلب مشاركة مستشارين من الخارج للتعليق على مختلف المراحل لإثراء العملية. فعينت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني معهد بازل لإدارة الحكم لهذا الغرض.

عند بدء المهمة، وجدت لجنة المراقبة ضرورة تقسيم اللجنة التقنية إلى فرقتين بناءً على تخصصات المشاركين. وتم تشكيل فرق من الخبراء وفق فصول الاتفاقية. وكان الفريق الأكبر والأكثر تنوعاً هو الفريق الخاص بالفصل الثاني «التدابير الوقائية». وفي مراحل محددة، دُعِيَ مسؤولون آخرون من خارج اللجنة التقنية لحضور اجتماعات الفرق لتوسيع نطاق المناقشات.

بعد الانتهاء من المسودة الأولى من التقرير، تم إرسالها إلى معهد بازل للتعليق وتبادلت اللجنة التقنية الآراء المبدئية مع المعهد من خلال عقد مؤتمر هاتفي. كما نوقشت المسودة الأولى في اجتماعات تشاورية منفصلة عقدت مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والسلطة القضائية. ونتج من هذه المشاورات إدخال بعض التغييرات والتعديلات على التقرير، بما في ذلك عمود جديد في ثغرات الإنفاذ والتطبيق. وإذ قدم المجتمع المدني وجهات نظر متضاربة، عينت لجنة المراقبة مستشاراً محلياً من المجتمع المدني لجمع وجهات النظر من منظمات المجتمع المدني ومساعدتها على اتخاذ مواقف متفق عليها. ما سهل مداخل منظمات المجتمع المدني في العملية.

بعد ذلك تم توزيع المسودة المنقحة على شريحة عريضة من الأطراف المعنيين في الحكومة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدينية، والقطاع الخاص، والجامعيين. وبعد تلقي التعليقات عرضت اللجنة التقنية التقرير المنقح على الأطراف المعنيين. بمرور الوقت، اختفت بعض الثغرات بينما ظهرت ثغرات أخرى. فقامت اللجنة التقنية بتحديث التقرير بحيث يعكس هذه التغييرات واقتراحات الأطراف المعنيين، بما فيها إضافة مخطط تطبيقي.

قررت لجنة المراقبة تعيين محرر لتصحيح الأخطاء اللغوية وتوحيد الأسلوب، فقد تناولت مختلف فصول التقرير فرقاً مختلفة اعتمدت أساليب متفاوتة. عُرض التقرير المحرر على اللجنة التقنية للتأكد من أن المعنى الأصلي لم يطرأ عليه أي تغيير. وأخيراً نُشر تقرير تحليل الثغرات وخطة التنفيذ عام 2009 وعُرض على مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

31. كذلك الأمر، ينبغي إطلاع الجمهور باستمرارٍ على عملية التقييم وأن تكون النتائج النهائية لأي تقييم ذاتي متاحة للجمهور ومنشورةً على نطاق واسع. إنَّ إشراك وسائل الإعلام في عملية التقييم الذاتي يعزِّز كثيرًا عنصر العلانية ويساعد في رفع الوعي العام للناس بشأن خطورة الفساد.²²
32. طوال إجراء عملية التقييم هذه، من المفيد مراعاة المنظور الجُنوسِي، إذ قد يختلف تأثير الفساد في المرأة عنه في الرجل. وعند القيام بأيِّ عمل لمكافحة الفساد يجب أن يستند هذا العمل إلى تقييمٍ دقيقٍ لأنماط الفساد، ودرجاته، وتأثيراته في الرجال والنساء حتى يكون هذا العمل فعالاً ويتناول الفساد بشكلٍ ملائم.²³
33. ينبغي أن يكون التقييم الذاتي هو الخطوة الأولى في عملية إصلاح على المدى الطويل لمكافحة الفساد. وقد ينتج من التقييم الذاتي وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وتنفيذ خطة عمل. وسيكون لإجراء مراجعة منتظمة لنتائج تقرير التقييم الذاتي ورصد التنفيذ المستمر للإصلاحات أهمية حاسمة من أجل ضمان تنفيذ التوصيات واستمرار تنفيذها على مرَّ الوقت. وستقوم آلية الاستعراض بدورٍ ضروريٍّ في مراقبة تنفيذ الإصلاحات. ومن خلال عملية مراجعة النظراء، سيتم تشجيع الدول الأطراف على مواصلة الإصلاحات الناجحة ودعمها من أجل تحديد المجالات التي تتطلب مساعدةً تقنيةً مستمرة.

²² للمزيد من المعلومات بشأن أهمية إشراك وسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد وأفضل طريقة لتنفيذ ذلك ر. تقرير البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة «بناء الدعم الجماهيري لجهود مكافحة الفساد» على الرابط الآتي

<http://siteresources.worldbank.org/EXTGOVACC/Resources/CorruptionWhitePaperpub31110screen.pdf>

²³ ر. مطبوعة ستصدر حديثاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم): الفساد، والمساءلة، والجنوسة: فهم العلاقة في ما بينها، على الرابط الآتي <http://www.unifem.org/materials/>

دراسة حالة: تجربة بنغلاديش في تحليل ثغرات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

في شباط/فبراير 2007، انضمت حكومة بنغلاديش إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في خطوة مهمة تعبر عن التزامها بمكافحة الفساد وفقاً للمعايير الدولية. ووفرت الاتفاقية لحكومة بنغلاديش مرجعاً ممتازاً لقياس الإنجازات التي تحققت في مكافحة الفساد، كما وفرت لها فرصة لنشر برنامجها الإصلاحي في هذا المجال.

بوضع هذه الغاية في الاعتبار، أجرت الحكومة تحليلاً مبدئياً للثغرات ومدى الالتزام بالاتفاقية. وفي كانون الثاني/يناير 2008، نُشرت نسخة مبدئية من التقرير المعد لهذا الغرض تحت عنوان «اتفاقية مكافحة الفساد: مدى التزام بنغلاديش بالاتفاقية وتحليل الثغرات». قدّم التقرير تقييماً شاملاً للوضع الحالي لنظام مكافحة الفساد في بنغلاديش في ما يتعلق بالالتزام باتفاقية مكافحة الفساد. استخدمت حكومة بنغلاديش بعد ذلك تقرير تحليل الثغرات كأساس لإعداد تقارير عن الإنجازات التي حققتها في مجال تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد لتقديمها إلى المؤتمر الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية والذي عقد في بالي، إندونيسيا، في كانون الثاني/يناير 2008.

ومنذ كانون الثاني/يناير 2008، نفذت الحكومة عدّة إصلاحات في مجال مكافحة الفساد، وعلى نحو ملحوظ في تطوير تشريعات مختصة، من بينها سنّ قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2009، وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2009، وقانون تمثيل الشعب (تعديل) لعام 2009، وقانون الحق في الحصول على معلومات لعام 2009، وقواعد المشتريات العامة لعام 2008. قانون مكافحة غسل الأموال، على وجه الخصوص، ثمره من ثمار التقرير الخاص بمدى الالتزام بالاتفاقية وتحليل الثغرات، إذ وضعت مسودته على ضوء اتفاقية مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، عينت الحكومة وزارة الشؤون الداخلية ومكتب النائب العام بصفتها «الجهتين المركزيّتين» لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في إطار اتفاقية مكافحة الفساد، وتحسين تنسيق بنغلاديش مع الجهود الدولية لمكافحة الفساد. ومن ثمّ، قامت بنغلاديش بخطوات كبرى نحو الالتزام بالاتفاقية.

على ضوء هذه التطورات المهمة، قرّرت الحكومة مراجعة التقرير المبدئي بحيث يعرض صورة الوضع الحالي في بنغلاديش في ما يتعلق باتفاقية مكافحة الفساد. وفي هذا التقرير، زادت الحكومة موادّ إضافية من اتفاقية مكافحة الفساد لتقديم تحليل أشمل ولضمان استخدام التقرير أداة فعّالة لمكافحة الفساد. وأتاح التقرير المنقح، الذي نشر في تموز/يوليو 2008، إجراء تقييم حديث لمدى التقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ إصلاحات مكافحة الفساد بمرور الوقت، ما يتيح للمجتمع المدني وعمامة الناس مراقبة التزام الحكومة بمكافحة الفساد. كما شكّل التقرير مرجعاً معلوماتياً وإرشادياً للحكومة وغيرها من الأطراف المعنيّين ببرامج إصلاح مكافحة الفساد التي تجريها.

إنّ تقارير الالتزام بالاتفاقية وتحليل الثغرات الصادرة عن بنغلاديش ثمره لجهود غير عادية من التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية في بنغلاديش. تولّت وزارة القانون والعدل والشؤون البرلمانية، التي قامت بدور نقطة الاتصال في هذه العملية، تنسيق الجهود في هذا الخصوص. وتمّ التخطيط للتقارير وصياغتها بالاشتراك مع خبراء من معهد دراسات إدارة الحكم (IGS) التابع لجامعة براك، بدعم مالي وتقني من الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ). وتلقّى هذا العمل مشورة إضافية من خبراء معهد بازل لإدارة الحكم (BIG)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNDOC)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

استناداً إلى نتائج تقرير تحليل الثغرات، عقدت الحكومة ورش عمل لبناء القدرات للموظفين المدنيين، ووضعت مسودّة للاستراتيجية الوطنية للنزاهة بقيادة مجلس الوزراء وبمساعدة تقنية من معهد دراسات إدارة الحكم، ومساعدة مالية من بنك التنمية الآسيوي. وعلاوة على ذلك، انتهت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 من وضع خطة العمل الخاصة بتحقيق الالتزام بالاتفاقية.

VI. المنهجية

34. بناءً على التجارب السابقة في استخدام النسخة الأولى من القائمة المرجعية للتقييم الذاتي في المنطقة العربية²⁴ والتجارب المتعلقة بإجراء تحليل الثغرات في إندونيسيا، وبنغلاديش، وكينيا²⁵، قد تتألف عملية التقييم الذاتي مثالياً من خطوتين تمهيديتين وستُمرّحلتان متتاليتين.

الخطوتان التمهيديتان

1. تعيين جهة قائدة
2. تشكيل لجنة توجيهية

المراحل

1. تنفيذ ورشة عمل أولية للأطراف المعنيين لبدء العملية والتخطيط لها.
2. جمع المعلومات:
 - أ. تجميع الوثائق.
 - ب. عقد مشاورات مع الأطراف المعنيين.
3. التحليل وصياغة التقرير.
4. ورشة عمل للتحقق من صحة التقرير وصياغته في شكله النهائي
5. نشر التقرير وتوزيعه.
6. المتابعة.

35. بعد كل مرحلة، على فريق الخبراء التقنيين وضع تقارير إحاطة عن التقدم المحرز ورفعها إلى اللجنة التوجيهية. وينبغي للجهة القائدة أو اللجنة التوجيهية أن تسعى أيضاً إلى نشر معلومات عن العملية وتوفيرها للجمهور على أوسع نطاق بشكل منتظم وعلى وجه التحديد في بداية عملية التقييم الذاتي وعند نهايتها.

36. يقدم الملخص الوارد أدناه إرشادات تفصيلية بشأن الخطوات والمراحل المقترحة. إضافة إلى ذلك، ثمة جدول للتقييم الذاتي في الملحق أ يمكن استخدامه لضمان تناول جميع الموضوعات الرئيسية عند الإعداد للتقييم الذاتي وعند إجرائه.

الخطوتان التمهيديتان

1. تعيين جهة قائدة

37. رغم أن البيروقراطية في كل دولة تعمل وفق أولوياتها السياسية والمؤسسية، أظهرت التجربة أن التقييم الذاتي يتطلب دعماً على مستوى عالٍ من الحكومة لكي يكتب له النجاح. ومن ثم، من المهم في البداية أن تعين الحكومة مسؤولاً كبيراً، أو جهازاً، أو مجموعة عمل لقيادة عملية إتمام التقييم الذاتي. وينبغي إن أمكن اختيار قائد له النفوذ السياسي الضروري لدعم عملية التقييم والإصلاح بوجه عام. وقد تشمل المعايير الأخرى لاختيار الجهة القائدة المسؤوليات ذات الصلة، والخبرة، والتمرس في مجال العمل الدولي.

²⁴ ر. تجربة فريق الخبراء الحكوميين العرب، المرفق بتقرير سارا ريبوتشي، تعزيز فرص تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد «سبل الاستفادة من القائمة المرجعية للتقييم الذاتي»، مركز U4 لموارد مكافحة الفساد، العدد 13:2009.

²⁵ للمزيد من التفاصيل ر. قائمة المصادر في الملحق هـ.

38. يجوز، حسب سياق كل دولة، تكليف جهات مثل تلك الخاصة برئيس الدولة، ورئيس الوزراء، والنائب العام أو وزارة العدل لتنظيم عملية التقييم الذاتي. ومن ناحية أخرى، في بعض الدول، يجوز تكليف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بدورها كمنسق لسياسات مكافحة الفساد بإتمام عملية التقييم الذاتي. ويمكن أيضاً إعطاء هذه المهمة لقوة عمل، أو مجموعة عمل، أو أي جهاز آخر وطني مستقل لمكافحة الفساد، بشرط أن يكون لدى الجهة المكلّفة تفويض قوي من القيادة السياسية.
39. من المهم أن يكون هناك وضوح داخل الحكومة وخارجها حيال المؤسسة التي تقوم بدور «الجهة القائدة». وعادة يصدر بيان وزارتي أو وثيقة بنود مرجعية مكتوبة عن مجلس الوزراء تتضمن هذه المعلومات، وتوضح متطلبات وضع التقارير والمواعيد النهائية للتسليم. وحتى في حالة عدم إصدار بيان كتابي، سيكون من المفيد أن توضح الحكومة أن للجهة القائدة تفويضاً لإتمام التقييم الذاتي وأن تدعو جميع الجهات الأخرى صراحةً لدعم هذه العملية بفاعلية.
40. ضمن آلية الاستعراض الخاصة بالاتفاقية، يطلب من الدول الأطراف تعيين جهة اتصال لتسيق مشاركتها في عملية مراجعة النظراء. وينبغي أن تكون جهة الاتصال المختارة لآلية الاستعراض هي المكتب نفسه، أو الوكالة أو الفرد الذي تم ترشيحه ليكون بمثابة الجهة القائدة التي تباشر التقييم الذاتي. وينبغي أن تكون جهة الاتصال معروفة لدى منظومة الأمم المتحدة إذ إنها ستقوم بدور جهة الاتصال الرئيسية التي ستقدم الأمم المتحدة الدعم من خلالها وتديره، إذا طلب هذا الدعم، لخدمة عملية التقييم الذاتي ضمن آلية الاستعراض. ويجب وضع هذه الأمور في الاعتبار عند اختيار الجهة القائدة.

2. تشكيل لجنة توجيهية

41. بمجرد تحديد جهة قائدة، سيكون من المهم أن تعقد هذه الجهة مشاورات مع الحكومة لتحديد الجهات الأخرى التي تدعم التقييم الذاتي.²⁶ وسيكون لبعض الجهات مصلحة مباشرة، منها على سبيل المثال، مكتب مراجعة الحسابات، أو هيئة مكافحة الفساد، أو وحدة الاستخبارات المالية، أو وحدة شرطة مكافحة الفساد، في حين قد تشترك جهات أخرى بشكل مباشر ولكن بدرجة أقل، منها على سبيل المثال، وزارات الصحة والتعليم. وستضيف المشاركة الواسعة عبر الحكومة عمقاً ومصداقية إلى عملية التقييم الذاتي.
42. أثبتت التجربة أن الاجتماع الذي يعقد بين مختلف الجهات طريقة مفيدة لجمع المعنيين ومناقشة عملية التقييم الذاتي وتحديد المسؤولين الذين سيتم إشراكهم. وفي هذا الاجتماع، ينبغي للمشاركين اتخاذ قرار بشأن تشكيل لجنة توجيهية. وينبغي أن تتألف هذه المجموعة من ممثلين رفيعي المستوى من المؤسسات الحكومية الرئيسية المعنية. وعموماً، ينبغي أن يكون رئيس اللجنة من الجهة القائدة ويكون مسؤولاً عن إدارة هذه العملية. وينبغي أيضاً النظر في دعوة ممثلين عن البرلمان²⁷، والمجتمع المدني، والوسط الأكاديمي، والقطاع الخاص ليكونوا جزءاً من اللجنة التوجيهية. في جزر سليمان، على سبيل المثال، تضم قوة العمل الوطنية المعنية بمكافحة الفساد 10 جهات حكومية، إضافة إلى ممثل عن منظمات المجتمع المدني، وممثل عن غرفة التجارة. وأخيراً ينبغي للجنة التوجيهية الاتفاق على بنود مرجعية توجه عملها.

²⁶ يمكن أن تشمل هذه الجهات: هيئة مكافحة الفساد الوطنية أو المؤسسات ذات المسؤوليات المشابهة، ووزارة الشؤون القانونية، والقضاء، ولجنة الخدمات المدنية أو الوزارة المعنية بالخدمات العامة، وسلطات الإذاعة العام، ومكتب النائب العام، والشرطة (فرع متخصص في مكافحة جرائم الياقة البيضاء، إن وجد)، ووزارة الشؤون الخارجية، ومكتب مراجعة الحسابات الوطني، ووزارة المالية، والبنك المركزي، ووحدة الاستخبارات المالية، ووزارة الداخلية، وإدارة المشتريات العامة، والدوائر الحكومية الأخرى المعنية على المستويين المركزي والإقليمي، والبرلمان الوطني.

²⁷ للإطلاع على أداة تقييم تهدف إلى تسهيل مزيد من المشاركة البرلمانية في تنفيذ الاتفاقية ومراقبتها ورصدها، ر. «منع الفساد: حقيبة أدوات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للبرلمانيين» التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ولمزيد من المعلومات ر. الموقع الإلكتروني:

www.gaportal.org/tools/preventing-corruption-toolkit-parliamentarians

المراحل

1. ورشة عمل أولية للأطراف المعنيين لبدء العملية والتخطيط لها

43. لبدء عملية التقييم الذاتي، من المفيد أن تجتمع كل مجموعات الأطراف المعنيين في حوارٍ عامٍّ قائم على المشاركة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن عقد ورشة عمل شاملة لهؤلاء الأطراف. وينبغي أن تُصمَّم الورشة لتوضيح هدف التقييم الذاتي ونطاقه، والاتفاق على منهجية، وإسناد المسؤوليات والقيادة رسمياً، ووضع قواعد للتعاون بين جميع الأطراف المعنيين.²⁸
44. ينبغي للجهة القائدة، بدعم من اللجنة التوجيهية، كلما أمكن، تنظيم ورشة عمل للأطراف المعنيين، وذلك بالتنسيق مع أيٍّ من شركاء التنمية المعنيين، وإن أمكن، مع الخبراء الدوليين. ورشة العمل مرحلة مهمة وأساسية لعملية التقييم الذاتي لأنها أول فرصة لوضع قاعدة عريضة من الدعم لهذه العملية بين الحكومة والناس. وقد يعتمد توقيت ورشة العمل الأولية على موقع الدولة في الترتيب الزمني لآلية الاستعراض. وينبغي أن تضم ورشة العمل الجهات الحكومية المعنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والوسط الأكاديمي، والمؤسسات البحثية، ومن الممكن أيضاً، جماعة المانحين على المستوى المحلي. إن ضمان تمثيل جيد ومتوازن لجميع هذه المجموعات وتمثيل مناسب لمختلف الانتماءات السياسية، والدوائر المركزية والإقليمية داخل الدولة أمرٌ أساسيٌّ لضمان نجاح ورشة العمل.
45. تتيح ورشة العمل فرصةً لتحديد فريق الخبراء التقنيين الذي يفترض به أن يضمَّ متخصصين من الوزارات، والبرلمان، والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والوسط الأكاديمي، يظلمون، في الواقع، بمراجعة التشريعات والممارسات الوطنية. وبناءً على السياق الخاص بكل دولة والموارد المتاحة للتقييم الذاتي، يمكن تقسيم فريق الخبراء التقنيين تقسيماً فرعياً إلى فرقٍ تتحمَّل مسؤولياتٍ محوريةً بموجب الاتفاقية.
46. ينبغي أن يكون فريق الخبراء التقنيين شاملاً ومتعدِّد التخصصات. وينبغي أن يتألَّف الفريق من كل الأطراف المعنيين ذوي الصلة، والقطاع الخاص، وأن يضم أفراداً ومجموعاتٍ من خارج القطاع العام. وينبغي لأعضاء الفريق، من أجل أداء مهامهم، تغطية قطاع عريض من الجهات الحكومية التي لديها مسؤوليات تجاه موضوعات تشملها الاتفاقية. وينبغي أن يكون لدى عضوٍ واحدٍ من أعضاء الفريق، على الأقل، معرفة شاملة بالنظام القانوني الوطني وتشريعات مكافحة الفساد على وجه الخصوص. وينبغي أن يكون لدى شخصٍ واحدٍ أيضاً، على الأقل، خبرة في كيفية إجراء المقابلات بصفتها وسيلةً أخرى لجمع المعلومات لعملية التقييم الذاتي.
47. ينبغي استخدام ورشة عمل الأطراف المعنيين الأولية لتعريف جميع أعضاء فريق الخبراء التقنيين بأحكام الاتفاقية، وآلية الاستعراض، والقائمة المرجعية للتقييم الذاتي. ويمكن تنظيم جلسة يتم تحديدها، كجزءٍ من ورشة العمل، مع فريقٍ من الخبراء التقنيين، لدراسة هذه الموضوعات بشكل أكبر وتوضيح أدوارهم ومسؤولياتهم. وسيضمن هذا فهماً سليماً للاتفاقية، والمهام والأشياء المطلوب تسليمها، وإتاحة فرصة لأعضاء الفريق للتعرف بعضهم إلى بعض.²⁹

²⁸ إذا كانت الدولة تقدِّم تقريراً بموجب آلية الاستعراض، يتم تحديد نطاق فصلين على الأقل مسبقاً، ومع ذلك، في هذه الحالة، يمكن الموافقة على أن تتعدَّى الورشة الفصلين الإلزاميين المراد مراجعتهم.

²⁹ ستُنظَّم أيضاً الأمانة العامة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دورات تدريبية دورية للخبراء المشاركين في عملية المراجعة من أجل إطلاعهم على أدلة آلية الاستعراض وزيادة قدراتهم على المشاركة في عملية المراجعة.

48. يمكن أيضاً استخدام ورشة العمل الأولى في وضع خارطة مبدئية للموارد والمعلومات المتاحة لإجراء التقييم الذاتي، وذلك بطلب أن يملأ المشاركون استمارةً تتضمن تفاصيل عن الوثائق التي يمكن تبادلها مع فريق الخبراء التقنيين بعد ورشة العمل. سيسهل هذا الأمر عملية البحث والتشاور التي يقوم بها فريق الخبراء التقنيين (ر. المرحلة الثانية أدناه). وسيضمن أيضاً التزام المشاركين بتبادل هذه المعلومات مع فريق الخبراء التقنيين والمشاركة بنشاط في هذه العملية.
49. ينبغي اختيار رئيس لفريق الخبراء التقنيين تُسند إليه مسؤولية التنسيق الكامل للمهام، ومن الموصى به أن يكون بمقدور الرئيس تكريس 20-30% من وقته لتنسيق عملية التقييم الذاتي. وينبغي أن يكون لديه سلطة وموارد كافية لإنجاز المهام، وينبغي توضيح قنوات التواصل بين فريق الخبراء التقنيين واللجنة التوجيهية وتحديد كيفية رفع التقارير إلى الأخيرة.
50. إذا كان سيستعانُ بخبراء دوليين، بناءً على طلب من الدولة المستفيدة، لإجراء عملية التقييم الذاتي، فيمكن إشراكهم في ورشة العمل الأولى. وإذا كان سيستعانُ بخبراء دوليين لم يتم إشراكهم في هذه المرحلة، فينبغي مناقشة دورهم ومسؤولياتهم والبت فيها من خلال هذه الورشة. إن مستوى مشاركة الخبراء الدوليين في عملية التقييم الذاتي مسألة يجب على الأطراف المعنيين البت فيها، مع أخذ السياق الوطني في الاعتبار.

2. جمع المعلومات

(أ) تجميع الوثائق

51. بمجرد الاتفاق على منهجية عملية التقييم الذاتي، والأطراف المسؤولة عنها، والمواعيد النهائية لها، سيبدأ فريق الخبراء التقنيين، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأطراف المعنيين الآخرين، عندما يكون مناسباً، بجمع معلومات خلفية أساسية، منها القوانين واللوائح والسياسات ذات الصلة، فضلاً عن التقارير الخاصة بتقييمات سابقة بشأن مكافحة الفساد أو إدارة الحكم. وكلما أمكن، إذا كان الخبراء الدوليون يقدمون دعماً لهذه العملية، ينبغي توفير ترجمات بالغة الإنجليزية.
52. عموماً، يفضل أن يغطي التقييم الذاتي كامل الاتفاقية لا أحكاماً وفصولاً ومجالاتٍ محوريةً معينةً فحسب، إذ إن مكونات نظام مكافحة الفساد مترابطة، وينبغي اعتبارها جميعاً لتقديم صورة كاملة عن متطلبات الإصلاح وتمكين الدولة من تحديد أولويات الإصلاح وتسلسلها، اعترافاً بدرجة أهميتها وضرورتها. وبطبيعة الحال، إذا اختيرت الدولة التي تجري تقييماً ذاتياً تحت مظلة آلية الاستعراض، فينبغي إعطاء أولوية لجمع معلوماتٍ عن فصول الاتفاقية التي ستتم مراجعتها في إطار دورة معينة.
53. يتم إدخال الوثائق التي قام فريق الخبراء التقنيين بجمعها في القائمة المرجعية للتقييم الذاتي. وكخطوة وسط بين جمع المعلومات واستخدامها لاستكمال القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، يمكن استخدام وثيقة عامة تجمع المعلومات في ملف Word أو Excel. وينبغي تطوير أداة العمل الوسيطة بعناية والسعي إلى تغطية جميع الأسئلة التي ستطرح في القائمة المرجعية للتقييم الذاتي. وقد تم إدراج أداة عمل مقترحة في الملحق ج.

القائمة المرجعية للتقييم الذاتي

القائمة المرجعية الحاسوبية للتقييم الذاتي تطبيق سهل الاستخدام، ويمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة³⁰ أو تنصيبها على جهاز الكمبيوتر من خلال قرص الدي في دي DVD.³¹ وتوضح القائمة المرجعية للتقييم الذاتي تفاصيل كل المتطلبات التقنية بموجب كل مادة أساسية من مواد الاتفاقية، كما هي أداة لتجميع معلومات توفر لمحة عامة وطنية شاملة وأساساً لوضع توصيات لتحقيق الالتزام الكامل. كما تمكن الباحثين من تحرير ومعالجة ثروة من المعلومات في شكل هيكل.

يضمن استخدام القائمة المرجعية، بصفتها أداة لجمع المعلومات الأولية، وجود نهج ثابت ومنظم للتقييمات الذاتية. ولهذا مزايا جمّة. إذ يضمن إجراء تقييم شامل لكل أحكام الاتفاقية كما يفسرها الدليلان التشريعي³² والتقني الخاصان بالاتفاقية. فهي تسهل عمل صيغة موحدة لجميع التقييمات الذاتية. كما تسمح بمقارنة استخلاصات التقييم الذاتي ونتائجه عبر الدول وعبر هيئات مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، بمجرد استكمال القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، يتولد منها تلقائياً تقرير عن التقييم الذاتي.

(ب) عقد مشاورات مع الأطراف المعنيين

54. ينبغي أن تشمل عملية جمع المعلومات عقد مشاورات ومناقشات مع المسؤولين الحكوميين والمتخصصين في مختلف القطاعات، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المجتمع المدني، والوسط الأكاديمي، والقطاع الخاص. ويمكن التماس المذكرات الكتابية بشأن أجزاء معينة من الاتفاقية. ومن شأن مناقشات المجموعة المحورية، وخصوصاً اللجان المحورية، والجلسات العلنية العامة، والجلسات البرلمانية، أن تساعد على توضيح الثغرات واحتياجات المساعدة التقنية في المجالات المحورية الأساسية بطريقة موفّرة للوقت وتسمح بالدفقة. ويمكن أيضاً أن توضح المقابلات الفردية مع كبار المتخصصين المزيد من الموضوعات المعقدة والحساسية في بيئة خاصة. يعتمد هذا بشكل كبير على السياق الخاص بكل دولة. وإذا استُعين بخبراء دوليين لدعم هذه العملية، فيمكن أن تساعد أيضاً مثل هذه المقابلات والمناقشات في الرد على أي موضوعات أو أسئلة معلقة قد يطرحونها في أعقاب المراجعة المكتبية.
55. يمكن أن يخدم عقد مشاورات وجاهية غرضين: (1) تأكيد المعلومات المجمعة خلال التحليل المكتبي أو تصحيحها؛ (2) النظر بشكل أعمق في التنفيذ العملي وفعالية القوانين، واللوائح، والعمليات المؤسسية، بما في ذلك التحديات الرئيسية والثغرات والاحتياجات. ويمكن أن تقيم المشاورات مع الأطراف المعنيين قدرات المؤسسات الرئيسية في مجال مكافحة الفساد، في ما يتعلق بالبيئة التمكينية، وقدراتها التنظيمية (من حيث إجراءات التشغيل الموحدة، والتخطيط، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المعرفة، إلخ)، فضلاً عن قدرات الأفراد (المهارات واحتياجات التدريب).
56. خلال عقد المشاورات مع الأطراف المعنيين، من الموصى أن يكون هناك تركيز خاص على التنفيذ الفعلي للقوانين، وفعالية المؤسسات، وتنفيذ السياسات عملياً، إذ قد يكون من الصعب جداً معرفة ذلك عن طريق المراجعة المكتبية. وفي إطار إعداد المقابلات، ينبغي لفريق الخبراء التقنيين (أو الخبراء الدوليين، في حال إشراكهم) إعداد استبانات تعالج أي نقص في المعلومات. وبمجرد تحديد المعلومات غير المتوفرة، يمكن تحديد الأشخاص المعنيين الذين ستُجرى معهم المقابلات. ويمكن تناول مشكلة تحييز الأشخاص الذين تُجرى معهم مقابلات عن طريق اختيار مجموعة واسعة ممن تُعقد معهم المقابلات من خلفيات مختلفة وبطرح الأسئلة نفسها عليهم ومقارنة إجاباتهم. وينبغي تدريب الأشخاص الذين يجرون المقابلات وإطلاعهم على كيفية القيام بذلك.³³

³⁰ <http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/self-assessment.html>

³¹ تتوافر أقراص الدي في دي الخاصة ببرمجيات القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، والمساعدة التقنية لتنصيبها عند الطلب لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). ر. العناوين المفيدة في الملحق و.

³² http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/LegislativeGuide/UNCAC_Legislative_Guide_A.pdf

³³ ر. منظمة الشفافية الدولية: حقيبة أدوات تقييم نظام النزاهة الوطني، 2009، الملحق 3: دليل مقابلة المبلغين الرئيسيين.

عقد مشاورات مع الخبراء الدوليين³⁴

في الدول التي تستعين بخبراء دوليين لدعم التقييم الذاتي، تجرى المقابلات والمناقشات عادةً ضمن مجموعات مركزة خلال زيارة ميدانية يقوم بها فريق الخبراء الدوليين. ينسق فريق الخبراء التقنيين بشكل مبدئي مع أحد الخبراء الدوليين عملية الإعداد للمقابلات والزيارة الميدانية.

من الضروري أن يراعي الخبراء الدوليون احتياجات الدولة، كما ينبغي أن يحرصوا على عدم القيام بدور رؤساء الفرق، بل أن يدعموا عملية المشورة والمساعدة المستمرة. ومن الموصى به أن تبدأ الزيارة الميدانية بعقد اجتماعات مع اللجنة التوجيهية وفريق الخبراء التقنيين لإقامة علاقة مع مختلف الجهات الفاعلة وإعطاء الخبراء الدوليين نظرة عامة جيدة عن سير العمل حتى الآن. وستقوم كل دولة بالرجوع إلى جدول المشاورات الخاص بها، ولكن لا بد من مراعاة «الجلسات الموضوعاتية» التي تجمع مسؤولي الدولة ذوي الصلة والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني المعنية بالموضوعات المشتركة. وكبديل، يمكن عقد مشاورات منفصلة مع المجتمع المدني و/أو البعثات الأجنبية.

وفي حالة إشراك خبراء دوليين في مشاورات مع الأطراف المعنيين، تتيح الاجتماعات فرصة مثالية للنظر في الممارسات الدولية الجيدة لتناول الثغرات التي تم تحديدها في مرحلة تجميع المعلومات، وتبادل الأفكار التي قد تدفع إلى التفكير في الإصلاحات. ويمكن أيضاً أن يلقي الخبراء الضوء على الدروس المستفادة من دول أخرى ومن ثم أن يسهموا في التعاون بين دول الجنوب أو بينها وبين دول الشمال.

يمكن أيضاً أن تتيح الزيارة الميدانية فرصة لحشد مزيد من الاهتمام بين شركاء التنمية لدعم تنفيذ الإصلاحات المقترحة التي تنتج من عملية التقييم الذاتي. وبمجرد الانتهاء من إعداد تقرير التقييم الذاتي، ينبغي إجراء مناقشة ملائمة بشأن المساعدة التقنية، ولكن يمكن البدء بهذه المناقشات أثناء الزيارة الميدانية لتمكين شركاء التنمية من التخطيط ودمج الطلبات الجديدة المتعلقة بالحصول على مساعدة في النشاطات والبرامج القائمة. وإذا كان الخبراء الدوليون سيدعمون عملية كتابة تقرير التقييم الذاتي، فالزيارة الميدانية توفر أيضاً فرصة للاتفاق على شكل التقرير³⁵ وصياغته.

3. التحليل وصياغة التقرير

57. بمجرد جمع المعلومات وإدخالها في القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، يمكن إعداد تقرير يحتوي على هذه المعلومات باستخدام القائمة المرجعية. يقارن هذا التقرير، تقرير التقييم الذاتي، بين الردود التفصيلية التي أدلت بها الدولة وكل مادة موضوعية من الاتفاقية.
58. عقب إجراء مشاورات مع الأطراف المعنيين، يضع فريق الخبراء التقنيين اللمسات الأخيرة على مداخلات القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، ويبتجون ألياً تقرير التقييم الذاتي باستخدام برمجيات القائمة. ولضمان سهولة فهم نتائج التقييم الذاتي وتصرف راسمي السياسة حيالها، قد يكون من المفيد أيضاً عمل ملخص قصير لتقرير التقييم الذاتي يلقي الضوء على أهم الإنجازات والتحديات التي واجهت تنفيذ الاتفاقية، وأولويات الإصلاح الرئيسية، والتسلسل المقترح لتلك الإصلاحات. وينبغي أن يضع فريق الخبراء التقنيين مسودة أولية للتقرير الملخص للتقييم الذاتي، بناءً على تحليلهم لنتائج تقرير التقييم الذاتي.

³⁴ ينبغي عدم الخلط بين المنهجية الواردة في هذا القسم والزيارة القطرية التي تنظمها آلية الاستعراض. ولا تُعني زيارات الخبراء الدوليين الممكن إجراؤها خلال التقييم الذاتي عن تلك المزمع إجراؤها، عند الطلب، في إطار آلية الاستعراض.

³⁵ رغم التوحيد النموذجي لتقرير التقييم الذاتي الذي تم إعداده من خلال برمجيات القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، من الضروري أن يناقش فريق الخبراء التقنيين والخبراء الدوليين صيغة إعداد التقرير الملخص للتقييم الذاتي (ر. القسم 3 بشأن التحليل وصياغة التقرير).

59. في حال دعم الخبراء الدوليين لعملية التقييم الذاتي، ينبغي صياغة التقرير الملخص بالتعاون الوثيق مع الخبراء الوطنيين والدوليين. وكبديل، يمكن دعوة خبراء دوليين لدعم هذه المرحلة من العملية فقط، ويجرى ذلك بمراجعة مسودة تقرير التقييم الذاتي ومسودة التقرير الملخص، وتقديم ملاحظات تفصيلية للتصديق على هذه المسودات وتعزيزها.
60. يمكن أن تقدم اللجنة التوجيهية إرشادات حول صيغة التقرير الملخص بالتشاور مع فريق الخبراء التقنيين وأي خبراء دوليين.³⁶ ويمكن أن يتكوّن التقرير الملخص من تحليل مدى تنفيذ الاتفاقية على مستوى مادة واحدة أو فصل. ويمكن أن يصف بشكل موجز عملية التقييم الذاتي (الجهة القائمة، وأعضاء اللجنة التوجيهية، وتشكيل فريق الخبراء التقنيين، وعدد الاجتماعات، والأطراف المعنيين المشاركين، إلخ). والأهم من ذلك أنه يمكن أن يلقي الضوء على الممارسات الناجحة، والتحديات الرئيسية التي تعوق تنفيذ الاتفاقية، وأولويات الإصلاح الرئيسية، واحتياجات المساعدة التقنية اللازمة.
61. بمجرد موافقة فريق الخبراء التقنيين على التقرير الملخص، ينبغي تقديمه إلى اللجنة التوجيهية لمراجعتها والتعليق عليه. وينبغي أن يتاح للجنة التوجيهية الحصول على كامل تقرير التقييم الذاتي لكي تتمكن من مراجعته بشكل أكثر تفصيلاً عند اللزوم. قد تستغرق عملية الموافقة على المسودة النهائية للتقرير الملخص بعض الوقت، وينبغي أن يراعى هذا في الجداول الزمنية.

4. ورشة عمل التحقق من صحة التقرير، وصياغته في شكله النهائي

62. الخطوة النهائية في عملية التقييم الذاتي هي وضع الصيغة النهائية لتقرير التقييم الذاتي والتقرير الملخص وتعزيز نتائجهما من خلال ورشة عمل التحقق من صحة التقارير. وبناءً على السياق الخاص بكل دولة، يمكن استخدام ورشة عمل التحقق من صحة التقرير لإعداد خطة عمل تنفيذ الاتفاقية لتوضيح الإصلاحات المستقبلية والجداول الزمنية الخاصة بها.
63. ينبغي أن تعقد ورشة عمل التحقق من صحة التقرير مع المجموعة نفسها من المشاركين الذين حضروا ورشة عمل الأطراف المعنيين الأولى. وينبغي إدراج المشاركين الآخرين الذين ينضمون إلى العملية بعد مباشرتها.
64. ينبغي إعطاء المشاركين في ورشة العمل مسودات لتقرير التقييم الذاتي والتقرير الملخص مقدّمًا، كي يتمكنوا من الاستعداد للاجتماع بشكل مناسب. وخلال ورشة العمل، ينبغي عرض مسودات التقارير ومناقشة النتائج.
65. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تتيح ورشة عمل التحقق من صحة التقرير فرصة مفيدة للنقاش مع الأطراف المعنيين حول أولويات وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد أو خطة عمل لتنفيذ الاتفاقية. وتوضح الخبرة المكتسبة من تحليل الثغرات في الاتفاقية، التي أجريت حتى هذا التاريخ، أنّ عملية وضع خطة عمل لتنفيذ الاتفاقية يمكن أن تسهم في الحفاظ على زخم الإصلاحات الموصى بها. ورشة عمل التحقق من صحة التقرير هي فرصة لتعزيز الدعم السياسي (ودعم المانحين) لتنفيذ إصلاح مكافحة الفساد.
66. عقب ورشة العمل، يُجري فريق الخبراء التقنيين تغييرات على مسودات تقرير التقييم الذاتي والتقرير الملخص بناءً على الملاحظات والتعليقات التي قدّمت خلال ورشة عمل التحقق من صحة التقارير. ومن ثمّ، يقوم رئيس الفريق بتقديم تقرير التقييم الذاتي والتقرير الملخص النهائيين إلى اللجنة التوجيهية للتصديق عليهما. وإن أمكن، ينبغي النظر في إمكان تقديم الوثائق النهائية إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

³⁶ مرفق بالملحق ب من قرار مؤتمر الدول الأطراف 1/3 لسنة 2009 «مخطّط» لتقارير المراجعة القطرية، والذي يقدّم نموذجًا جيدًا لكيفية تصميم التقرير الملخص للتقييم الذاتي.

تقارير التقييم الذاتي

في الأساس، يتمخض عن عملية التقييم الذاتي الواردة في هذه المذكرة الإرشادية مخرجان: تقرير التقييم الذاتي والتقارير الملخص. وإذ يخدم هذان التقريران أغراضاً وطنية في المقام الأول، فإنهما يكملان آلية الاستعراض. وينبغي تقديم تقرير التقييم الذاتي إلى أمانة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) لتقوم الدول الأطراف التي تجري المراجعة بتحليله في إطار آلية الاستعراض. ويمكن اعتبار التقرير الملخص «معلومات إضافية/تكميلية»، إذا ما طلبه من يجري المراجعة، ويمكن تقديمه للتمكين من إعداد تقرير مراجعة للدولة أكثر صحة.³⁷

5. نشر التقرير وتوزيعه

67. ينبغي مناقشة نتائج عملية التقييم الذاتي وتعميمه على جميع الأطراف المعنيين ذوي الصلة. وإن أمكن، يُنشر تقرير التقييم الذاتي والتقارير الملخص النهائيان على موقع الجهة القائمة وعلى موقع أية مؤسسة حكومية أخرى مكلفة بمكافحة الفساد. ويمكن تنظيم مؤتمر صحافي لإطلاق التقارير. وينبغي أن تضمن الجهة القائمة ترجمة تقرير التقييم الذاتي النهائيين إلى اللغة/اللغات الوطنية، وينبغي تسهيل نشر التقريرين على الجهات العامة والمنظمات غير الحكومية المعنية.

68. اعترافاً بأهمية تقارير التقييم الذاتي في ما يتعلق بالإصلاح التشريعي الوطني، ينبغي مراعاة إدراج تقرير التقييم الذاتي والتقارير الملخص في جدول أعمال البرلمان.

69. ينبغي مشاركة تقرير التقييم الذاتي مع مجتمع المانحين على المستوى المحلي، والمنظمات الدولية، وشركاء التنمية الآخرين. وينبغي للجهة القائمة أن ترسل التقارير إلى أمانة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).³⁸

70. عند إكمال القائمة المرجعية للتقييم الذاتي الخاصة بآلية الاستعراض، تتضمن القائمة المرجعية سؤالاً مفاده: هل يمكن الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية أن تطلع الجمهور على النتائج؟ وتشجع الحكومات على الردّ إيجاباً كي تتم مشاركة دول أخرى في نتائج التقييم الذاتي، ويمكن أن تظهر هذه الدول التزامها بإصلاح مكافحة الفساد على المستوى الوطني.

6. المتابعة

71. بمجرد استكمال التقييم الذاتي، يمكن أن تؤدي اللجنة التوجيهية دوراً مستمراً في الارتقاء بجدول أعمال الحكومة بشأن إصلاحات مكافحة الفساد. وكما أشرنا في البداية، ليست عملية التقييم الذاتي غاية بل وسيلة لتحقيق غاية. ويجوز أن تطلب اللجنة التوجيهية من فريق الخبراء التقنيين أو الجهات الوزارية المعنية تقديم التقارير في غضون سنة أو على أساس نصف سنوي بناءً على الإجراءات التي تتخذها نتيجة لإعداد التقرير. ويمكن أن تضع اللجنة التوجيهية آلية رصد وطنية رسمية لضمان ألا تظل التوصيات على الورق فقط بل أن تترجم إلى عمل واقعي ونتائج ملموسة.

72. لكي يكون التقييم الذاتي مفيداً، يجب العمل بمقتضياته. وكما أشرنا أعلاه، قد تتمثل الخطوة التالية في وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد وخطة عمل للتنفيذ. وحتى في غياب هذه الخطة، يمكن أن تواصل كل مؤسسة على حدة تناول الثغرات المحددة أثناء عملية التقييم الذاتي. ويمكن أيضاً أن تستخدم منظمات المجتمع المدني نتائج التقييم الذاتي في حشد الإرادة السياسية للإصلاح والمشاركة في حوار وطني بشأن موضوعات مكافحة الفساد المتنوعة.

³⁷ لاحظ الفقرات الآتية ذات الصلة من القرار الذي أقرته آلية الاستعراض: «على الدول التي تجري المراجعة أن تجري مراجعة مكتبية لردود الدولة التي تتم مراجعتها على القائمة المرجعية الشاملة للتقييم الذاتي... ويجوز أن تطلب الدول التي تجري المراجعة من الدولة التي تتم مراجعتها تقديم... معلومات إضافية... وتستند المراجعة المكتبية إلى الردود على القائمة المرجعية للتقييم الذاتي وأية معلومات تكميلية تقدمها الدولة التي تتم مراجعتها... وينبغي أن تؤدي المراجعة القطرية إلى وضع تقرير مراجعة قطرية.

³⁸ يجب أن يرسل تقرير التقييم الذاتي على البريد الإلكتروني: uncacselfassessment@unodc.org والتقارير الملخص للتقييم الذاتي على البريد الإلكتروني: uncacreviewmechanism@unodc.org

73. في البرلمان، يمكن أن تحال التقارير على لجنة برلمانية معنيّة لإجراء مراجعةٍ تفصيليّةٍ ومتابعةٍ لتلك التقارير. ويمكن للجان البرلمانيّة المعنيّة إطلاق مبادراتٍ تشريعيّةٍ. ويمكن دمج ملاحظات البرلمان في عمليّة وضع استراتيجية مكافحة الفساد و/أو خطة عمل التنفيذ.
74. يمكن أن تعقد الجهة القائدة اجتماع متابعةٍ مع مجتمع المانحين على المستوى المحليّ وشركاء التنمية لضمان إدماج المساعدة التقنيّة في برامجهم وتقديمها عمليًّا. وينبغي أن تساعد تقارير التقييم الذاتي في تسيق المساعدة التقنيّة.
75. علاوةً على ذلك، إنّ آليّة استعراض الاتفاقيّة هي آليّة متابعة مباشرة من خلال عمليّة مراجعة النظراء. ويمكن في تلك المرحلة تحديد الاحتياجات التقنيّة الإضافيّة، وتقديم ملاحظاتٍ، من خلال تقارير مراجعة التزام الدول بتنفيذ الاتفاقيّة، إلى أمانة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقيّة.

VII. وكالات الأمم المتّحدة وشركاء التنمية الآخرون

76. تلتزم الأمم المتّحدة ووكالاتها، وخصوصًا مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة (UNODC) وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP) بصفتهم الوكالتين الرئيّسيّتين اللتين لديهما تفويض بمكافحة الفساد، بالرد على الطلبات الدوليّة المتزايدة بشأن دعم التقييمات الذاتيّة. ويعمل مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة كأمانة عامّة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقيّة، ويؤدّي دورًا رائدًا في تطوير القائمة المرجعيّة للتقييم الذاتيّ لمساعدة الدول الأطراف على جمع معلوماتٍ عن الالتزام واحتياجات المساعدة التقنيّة. ولدى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، بوجوده في 166 دولةً على مستوى العالم، وخبرته الممتدّة عقودًا من الزمن في جهود مكافحة الفساد، ودعمه المستمر لمكافحة الفساد في ما يزيد على 100 دولة، فهُمّ لأهميّة المشاركة الواسعة في إصلاح مكافحة الفساد على المستوى الوطنيّ وإشراك الأطراف المعنيّين في عمليّات التقييم الذاتيّ.
77. تقدّم هذه المذكرة الإرشاديّة منهجيّةً يمكن أن تساعد على تنفيذ عمليّة تقييم ذاتيّ تُجرى على المستوى الوطنيّ. كما أن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ ومكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة على استعداد لدعم هذه العمليّات بكل ما لديهما من قوّة في مجال التدابير الوقائيّة وإنفاذ القانون. ولدى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ القدرة على تسهيل عمليّة التقييم الذاتيّ في هذا المجال من خلال مكاتب قطريّة ومراكز وبرامج إقليميّة. يعمل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة حيث ما يتمتّع هذا الأخير بوجود ميدانيّ.
78. تختلف مجموعة الأطراف الفاعلة الوطنيّة والدوليّة في سياق كل دولة. فهناك بالفعل عدد من شركاء التنمية لديهم معرفة واسعة بعمليّات التقييم الذاتيّ. على سبيل المثال، تتمتّع وزارة التعاون الاقتصاديّ والتنمية الألمانيّة، من خلال المؤسّسة الألمانيّة للتعاون التقنيّ، بالريادة في دعم الدول أثناء إجراء تحليل ثغرات الاتفاقيّة بالتنسيق مع مقدّمي المساعدة التقنيّة، مثل معهد بازل لإدارة الحكم (سويسرا)، ومعهد دراسات إدارة الحكم (بنغلاديش). تتبع أفضل الممارسات والمعرفة في جميع أنحاء العالم من هذه التجارب. ومما لا شكّ فيه أن الأطراف الفاعلة وشركاء التنمية الآخرين سيستمرّون في أداء دور مهمّ في دعم عمليّات التقييم الذاتيّ.
79. نظرًا إلى عوائق الوقت المتعلقة باليّة الاستعراض وعبء العمل الذي يتبعه، سيكون من المهمّ جدًّا عقد شراكة بين مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، وشركاء التنمية الآخرين على أرض الواقع لضمان فاعليّة التقييمات الذاتيّة وتوفير الموارد الكافية لها. وسيكون من الضروريّ جدًّا إشراك كل الأطراف المعنيّين، وخصوصًا الهيئات والدوائر الوطنيّة، والبرلمان، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاصّ، والمجتمع المدنيّ، والوسط الأكاديميّ، وشركاء التنمية من البداية لضمان إجراء عمليّة تقييم ذاتيّ ناجحة. تعتمد على ذلك، بشكل كبير، قوّة تقرير التقييم الذاتيّ النهائيّ والتقرير الملخّص له، ونزاهتهما وصدقتهما. هذا المستوى الواسع من المشاركة مهمّ جدًّا بشكل متساوٍ، إن لم يكن أكثر من ذلك، لدفع تنفيذ أيّة خطة عمل تنتج من إجراء التقييم الذاتيّ. وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدّي برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ ومكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة دورًا مهمًّا في تسهيل وتسيق دعم المانحين لجهود الإصلاح الذي تسعى الحكومة إلى إجرائه في خطة عمل التنفيذ.

الملحق أ: مراحل التقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد³⁹

التوقيت	الجهات المسؤولة	الخطوات التمهيديّة
قبل بدء التقييم الذاتي.	الحكومة. ملحوظة: سيطلب مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة إخطاراً رسمياً من الحكومة بشأن تعيين جهة اتّصال وطنيّة لآليّة الاستعراض.	1. تعيين جهة قائدة ⁴⁰ • يمكن أن توفّر المعايير الدلاليّة الواردة في المذكرة الإرشاديّة (في القسم السادس: المنهجية) معلومات عن طريقة اختيار إحدى الجهات القائدة. • ينبغي عقد مشاورات مع كل الأطراف المعنيّين لضمان قبولهم للجهة القائدة.
الأسبوع 1 (قبل شهر من انعقاد ورشة عمل الأطراف المعنيّين).	الجهة القائدة.	2. تشكيل لجنة توجيهيّة • ينبغي تحديد المرشّحين لعضويّة اللجنة التوجيهيّة. • ينبغي عقد اجتماعٍ داخليٍّ بين الجهات الحكوميّة والأطراف المعنيّين الآخرين لمناقشة تشكيل اللجنة التوجيهيّة. • يجب عقد مشاورات مع كل الأطراف المعنيّين لضمان تمثيلهم في اللجنة. • ينبغي تشكيل اللجنة التوجيهيّة (بشكل رسميٍّ أو غير رسميٍّ). • ينبغي صياغة الشروط المرجعيّة والاتفاق عليها، بما فيها تفاصيل الاجتماعات الدوريّة لضمان علم اللجنة التوجيهيّة دائماً بأخر المستجدات في ما يتعلق بالتقدّم المحرز في عمليّة التقييم الذاتي.
المرحلة الأولى: ورشة عمل أوليّة للأطراف المعنيّين		
الأسابيع من 1 إلى 4 (تبدأ قبل شهر من ورشة عمل الأطراف المعنيّين).	الجهة القائدة.	الإعداد • ينبغي اختيار مكان انعقاد مناسب. • ينبغي وضع جدول أعمال مرفقاً بشرح موجز بشأن ورشة عمل الأطراف المعنيّين وتوزيعها على جميع المدعوين. • ينبغي دعوة ممثّلين عن كل مجموعات الأطراف المعنيّين. • ينبغي تحديد المرشّحين المحتملين لفريق الخبراء التقنيّين ودعوتهم للمشاركة. ويجوز إرسال طلب تعيين أعضاء فريق الخبراء التقنيّين إلى جميع الأطراف المعنيّين. من المفضّل أن يكون المسؤولون الحكوميّون الرئيسيّون المعنيّون هم أنفسهم الأشخاص المعنيّين كخبراء وطنيّين في إطار آليّة الاستعراض. • يجب توزيع المذكرة الإرشاديّة بشأن التقييم الذاتي وأية وثائق هامّة أخرى على جميع المشاركين.
الأسبوع 5 (قبل شهرين من الزيارة الميدانيّة التي يقوم بها الخبراء الدوليّون، إذا طُلبت).	الجهة القائدة.	ورشة العمل • يجب تقديم إمامة بأحكام اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، كلما أمكن – وينبغي اعتبار مستوى معرفة المشاركين باتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد. • ينبغي للأطراف المعنيّين بمكافحة الفساد (مثل رئيس هيئة مكافحة الفساد، ومكتب النائب العام، ووحدة الاستخبارات الماليّة، ووحدة مكافحة الفساد في جهاز الأمن) توفير تحديثٍ لأنظمة مكافحة الفساد الوطنيّة الحاليّة (المؤسّسات، والإطار القانوني، وغير ذلك). • ينبغي تقديم عرض عام بشأن بعض تحديات الفساد الحاليّة التي تواجه الدولة لتقديم سياقٍ للنقاشات. • ينبغي توضيح الغاية من التقييم الذاتي مع شرح مكونات آليّة الاستعراض. • ينبغي تقديم منهجيّة التقييم الذاتي. • ينبغي تقديم أعضاء اللجنة التوجيهيّة وبيان دورهم في عمليّة التقييم الذاتي. • ينبغي بيان أهميّة فريق الخبراء التقنيّين في ما يتعلّق بدفع العمليّة إلى الأمام وإجراء الأبحاث. • ينبغي مناقشة تشكيل فريق الخبراء التقنيّين. ويجوز للجهة القائدة تقديم قائمة بأعضاء فريق الخبراء التقنيّين لمناقشتها والتصديق عليها، عندما يكون مناسباً، خلال الاجتماع. ويجوز للأطراف المعنيّين اقتراح خبراء آخرين لإدراجهم في قائمة أعضاء فريق الخبراء التقنيّين. • ينبغي تعيين رئيس فريق الخبراء التقنيّين. • ينبغي تحديد الجهة المعنيّة، و/أو الموظّف المعنيّ بكلّ فصلٍ و/أو نصّ معيّن من اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد (إذا تم تأكيد تشكيل فريق الخبراء التقنيّين خلال ورشة العمل، يمكن عندها تعيين مسؤولين محدّدين). • ينبغي توضيح مسار العمليّة وتسلسل الأحداث الزمنيّة، على الأخصّ في ما يتعلّق بجمع المعلومات، وكتابة المسوّدة الأولى، والزيارة الميدانيّة التي يقوم بها الخبراء الدوليّون (إذا طُلبت)، والمشاورات الإضافيّة مع الأطراف المعنيّين، وصياغة المسوّدة الختاميّة، وورشة العمل النهائيّة، وخطة عمل التنفيذ، والمتابعة.

³⁹ يمكن أن يوجّه الجدول الجهود الوطنيّة في التخطيط والبرمجة لعمليّة التقييم الذاتي، ويمكن أن يدير العمليّة بالكامل أطراف معنيّون وطنيّون. ويجوز أن تطلب الحكومة أيضاً دعماً من المكاتب القطريّة التابعة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ/مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة والجهات المانحة الثنائيّة الأطراف، عندما يكون مناسباً. ويجوز إشراك مستشارين دوليّين لإرشاد العمليّة ودعمها. أيّة خطوة يمكن للخبراء الدوليّين المساعدة فيها مدرجة بالقلم العريض في الجدول.

⁴⁰ من الموصى به أن تكون الجهة القائدة هي ذاتها مسؤول الاتصال الوطني المعنيّ بأنّيّة الاستعراض (ر. الملحق 1 من القرار 1/3 الذي أقرّه مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، الدوحة، 13 تشرين الثّاني/نوفمبر 2009).

المرحلة الثانية: جمع المعلومات

<p>الأسابيع من 6 إلى 12 (تبدأ قبل شهرين من الزيارة الميدانية التي يقوم بها الخبراء الدوليون - إذا طلبت). الأسبوع 8 (قبل شهر من الزيارة الميدانية). الأسبوع 9 (قبل 3 أسابيع من الزيارة الميدانية). الأسبوع 10 (قبل أسبوعين من الزيارة الميدانية).</p>	<p>فريق الخبراء التقنيين. رئيس فريق الخبراء التقنيين. الخبراء الدوليون. رئيس فريق الخبراء التقنيين.</p>	<p>(أ) تجميع الوثائق وترجمتها</p> <ul style="list-style-type: none"> • ينبغي جمع معلومات خلفية أساسية، بما في ذلك القوانين واللوائح، والسياسات، والتقارير ذات الصلة، وأية تقييمات سابقة. • ينبغي تنظيم اجتماعات ولقاءات مع المسؤولين الرئيسيين والأطراف المعنية لجمع معلومات إضافية. • ينبغي إدخال المعلومات في الأداة الحاسوبية للقائمة المرجعية للتقييم الذاتي. <p>إذا تم إشراك خبراء دوليين، قد ينبغي ترجمة كل القوانين واللوائح ذات الصلة إلى اللغة الانجليزية وإرسالها إليهم (في إطار آلية الاستعراض، سيتم توفير ترجمة للردود على أسئلة القائمة المرجعية للتقييم الذاتي والوثائق الملحقه إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الست ومنها).</p> <ul style="list-style-type: none"> • ينبغي إرسال مسودة أولية عن النتائج التي قام فريق الخبراء التقنيين بتجميعها إلى الخبراء الدوليين قبل وصولهم (باستخدام القائمة المرجعية للتقييم الذاتي). • بناءً على إجراء مراجعة مكتبية للمسودة الأولى لتقرير التقييم الذاتي، عندما يكون مناسباً، ينبغي إعداد الاجتماعات، ووضع جدول أعمال للمهمة الميدانية لفريق الخبراء الدوليين وإرساله إلى جميع الأطراف المعنية ذوي الصلة (جميع المسؤولين المعنيين، والمجتمع المدني، وممثلي القطاع الخاص، وشركاء التنمية، وغيرهم).
<p>الأسبوعان 13 و14 (قبل شهرين من انعقاد ورشة عمل التحقق من صحة التقرير).</p>	<p>رئيس فريق الخبراء التقنيين. رئيس اللجنة التوجيهية، ورئيس فريق الخبراء التقنيين، وغيرهم من الموظفين العموميين الرئيسيين. رئيس فريق الخبراء التقنيين والموظفين العموميين الرئيسيين. فريق الخبراء التقنيين. رئيس اللجنة التوجيهية.</p>	<p>(ب) عقد مشاورات مع الأطراف المعنية (والزيارة الميدانية التي يقوم بها فريق الخبراء الدوليين، بحال الحاجة لها).</p> <ul style="list-style-type: none"> • إذا ما كان هناك زيارة ميدانية، ينبغي عقد اجتماع تمهيدي بين فريق الخبراء التقنيين والخبراء الدوليين. • إذا ما كان هناك زيارة ميدانية، على الخبراء الدوليين عقد اجتماع مع اللجنة التوجيهية والمسؤولين العموميين الرئيسيين الآخرين. <ul style="list-style-type: none"> • ينبغي عقد مشاورات مع الأطراف المعنية الآخرين بشأن استكمال المعلومات التي تم جمعها بالفعل، واعتماداً على السياق لكل دولة، يجوز عقد مشاورات بأشكال متعددة، مثل اللجان الموضوعاتية، أو الاجتماعات الفردية، أو جلسات الاستماع العلنية. • ينبغي إدخال المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها من المشاورات في الأداة الحاسوبية للقائمة المرجعية للتقييم الذاتي. • إذا ما كان هناك حاجة، عقد اجتماع مع الخبراء لتلخيص ما أنجز. • إذا ما كان هناك حاجة، عقد اجتماع مع اللجنة التوجيهية لتلخيص ما أنجز.
<h3>المرحلة الثالثة: تحليل التقرير وصياغته</h3>		
<p>الأسبوعان 15 و16 (قبل 4 أسابيع من انعقاد ورشة عمل التحقق من صحة التقرير).</p>	<p>رئيس فريق الخبراء التقنيين.</p>	<p>صياغة التقارير</p> <ul style="list-style-type: none"> • ينبغي الانتهاء من إدخال المعلومات الإضافية في الأداة الحاسوبية للقائمة المرجعية للتقييم الذاتي، وصياغة التقرير الملخص. • ينبغي توزيع تقرير التقييم الذاتي والتقرير الملخص على اللجنة التوجيهية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إضافة إلى شركاء التنمية المعنيين، وفريق الخبراء الدوليين، عند الإمكان، لإبداء تعليقاتهم وملاحظاتهم.
<p>الأسبوع 17 (قبل 3 أسابيع من انعقاد ورشة عمل التحقق من صحة التقرير).</p>	<p>اللجنة التوجيهية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشركاء التنمية المعنيون، و/أو فريق الخبراء الدوليين.</p>	<p>مراجعة مسودة التقارير</p> <ul style="list-style-type: none"> • سيقوم كل من اللجنة التوجيهية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشركاء التنمية المعنيين، و/أو فريق الخبراء الدوليين بتقديم آرائهم.
<p>الأسبوع 19 (قبل أسبوع من انعقاد ورشة عمل التحقق من صحة التقرير).</p>	<p>فريق الخبراء التقنيين.</p>	<p>الانتهاء من مسودة التقارير</p> <ul style="list-style-type: none"> • ينبغي وضع المسامات الأخيرة على تقرير التقييم الذاتي والتقرير الملخص. • يجب حصول رئيس فريق الخبراء التقنيين على موافقات الحكومة.

المرحلة الرابعة : ورشة عمل التحقُّق من صحَّة التقرير وصياغته في شكله النهائي		
الإعداد	<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي اختيار مكان انعقاد مناسب. • ينبغي وضع جدول أعمال مرفقاً بشرح موجز عن التقدُّم المحرز وتوزيعها على جميع المدعويين. • ينبغي دعوة ممثلين عن كل مجموعات الأطراف المعنيين. • ينبغي توزيع تقرير التقييم الذاتي مقدِّماً. 	<p>رئيس فريق الخبراء التقنيين.</p> <p>الأسابيع من 16 حتى 20 (قبل شهر من انعقاد ورشة عمل التحقُّق من صحَّة التقرير).</p>
ورشة العمل	<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي على رئيس فريق الخبراء التقنيين تقديم مسوِّدة تقرير التقييم الذاتي. • ينبغي مناقشة مسوِّدة التقرير بين الأطراف المعنيين. • يجب مراجعة التوصيات والاتِّفاق عليها. 	<p>رئيس فريق الخبراء التقنيين.</p> <p>المشاركون في ورشة العمل.</p> <p>الأسبوع 21 (قبل أسبوعين من موعد نشر التقرير).</p>
الانتهاء من صياغة التقرير	<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي إدماج التعليقات والاقتراحات التي تم الحصول عليها في ورشة العمل في المسوِّدة النهائية لتقرير التقييم الذاتي. • ينبغي تقديم المسوِّدة النهائية للتقرير إلى اللجنة التوجيهية لمراجعتها والتصديق عليها. • ينبغي الحصول على أية موافقة حكوميَّة داخلية إضافية. 	<p>فريق الخبراء التقنيين.</p> <p>رئيس فريق الخبراء التقنيين.</p> <p>رئيس اللجنة التوجيهية.</p> <p>الأسبوعان 22 و23.</p>
المرحلة الخامسة : نشر التقرير وتوزيعه		
<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي ترجمة تقرير التقييم الذاتي النهائي، حسب الحاجة. • ينبغي نشر التقرير على أحد المواقع الإلكترونيَّة الحكوميَّة. • ينبغي نشر التقرير على الموقع الإلكتروني للأمم المتَّحدة. • ينبغي تنظيم مؤتمر صحافي لإطلاق التقرير. • ينبغي طباعة التقرير بعدد معقول وتوزيعه على كافة الأطراف المعنيين بما في ذلك وسائل الإعلام على المستوى الوطني. • ينبغي جدولة التقارير في البرلمان للنظر فيها ومتابعتها. 	<p>رئيس اللجنة التوجيهية.</p> <p>برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتَّحدة المعني بالمخدَّرات والجريمة.</p> <p>رئيس اللجنة التوجيهية.</p> <p>الوزير المسؤول.</p>	<p>الأسبوع 24 (بعد أسبوعين من انعقاد ورشة عمل التحقُّق من صحَّة التقرير).</p> <p>في الجلسة البرلمانيَّة التالية.</p>
المرحلة السادسة : المتابعة		
<ul style="list-style-type: none"> • يجوز وضع استراتيجية لمكافحة الفساد و/أو خطة تنفيذ بناءً على نتائج تقرير التقييم الذاتي. • ينبغي حشد الإرادة السياسيَّة للإصلاح. • يجب البدء بخطوات الإصلاح لتناول نواحي النقص التي تم تحديدها. • ينبغي رصد عمليَّة تنفيذ خطوات الإصلاح. 	<p>اللجنة التوجيهية (بدمها برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتَّحدة المعني بالمخدَّرات والجريمة، عندما يكون مناسباً).</p> <p>الإعلام/المجتمع المدني، الحكومة، والبرلمان، والمؤسَّسات العامَّة ذات الصلة.</p> <p>اللجنة التوجيهية، والدول الأطراف التي تجري المراجعة في إطار أليَّة الاستعراض.</p>	

الملحق ب: الجدول الزمني للتقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تقديم تقارير التقييم الذاتي
إلى الأمانة العامة لمؤتمر
الدول الأطراف والمشاركة في
المراجعة القطرية*



* يشير هذا الصندوق إلى آلية الاستعراض حيث يجب على الدول الأطراف التي ستتم مراجعتها ان تقدم تقارير التقييم الذاتي الخاصة بها في غضون شهرين تقريباً من تاريخ بدء سنة الاستعراض. ومن أجل تقديم التقارير في موعدها، تُشجّع الدول على بدء عملية التقييم الذاتي قبل أشهر عدّة من موعدها.

الملحق ج: أداة عمل القائمة المرجعية للتقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

المعلومات المجمعة	تدبير معين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
	هل تم اعتماد/تنفيذ أي تدبير؟ - نعم/ لا/ جزئياً - اقتبس ولخص القانون أو السياسة - اذكر الخطوات (الأخرى) التي تم اتخاذها إلى الآن
	ما الذي أدى إلى اعتماد هذا التدبير؟ دراسة؟ استراتيجية؟ حدث؟ سبب آخر؟
	ما المنظمة/المنظمات المسؤولة عن التنفيذ؟*
	اقتبس مثالاً/أمثلةً للتنفيذ الناجح**
	هل تم تقييم فاعلية هذا التدبير؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فمن قام بالتقييم؟ متى صدرت النتائج الرئيسية وما هي؟ وإذا كانت الإجابة بلا، فاذكر إن كان هناك حاجة للمساعدة في هذا المجال.
	ما التحديات الرئيسية التي عرقلت التنفيذ؟***
	ما الخطوات اللازمة لضمان الالتزام الكامل؟
	ما المساعدة التقنية المطلوبة، بحال كانت المساعدة لازمة؟

* إذا كان هناك أكثر من منظمة، فبين أدوارها على التوالي ولأيها كانت الريادة.

** أدرج، عند الإمكان، معلومات (إحصاءات، أنواع الحالات، النتائج) عن القضايا القانونية (المدنية، أو الإدارية، أو الجنائية) ذات الصلة والعمليات الأخرى.

*** يمكن أن يشمل هذا: التنسيق بين الجهات المعنية؛ الخصوصية في النظام القانوني؛ وجود أولويات أخرى؛ القدرة المحدودة (على سبيل المثال، إنسانية/تكنولوجية/مؤسسية - ينبغي توفير أرقام سنوية رجوعاً لعام 2003 إذا كان ذلك متاحاً (أو أبعد من ذلك، إذا كان الأمر ممكناً) /أخرى - يرجى التحديد)؛ موارد التنفيذ المحدودة (على سبيل المثال، إنسانية/مالية/أخرى - يرجى التحديد)؛ موضوعات أخرى (يرجى التحديد).

الملحق د: مسرد الاصطلاحات

مراجعة الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد / تحليل الثغرات فيها

«مراجعة الالتزام» و«تحليل الثغرات» في ما يخص تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اصطلاحان استعملهما عدد من الدول في الماضي لإدارة عملية تطوعية لتقييم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتستخدم، بشكل كبير، منهجية التقييم الذاتي الواردة في المذكرة الإرشادية إلى الخبرة التي تم اكتسابها في سياق هذا النوع من العمليات. انظر الملحق هـ للاطلاع على أمثلة عن مراجعة الالتزام وتحليل الثغرات.

المراجعة القطرية

يشير هذا الاصطلاح إلى الإجراء الذي تم تعريفه في الشروط المرجعية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (يشار إليها أيضاً باسم آلية الاستعراض) كما أقرها مؤتمر الدول الأطراف في القرار 1/3 في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009.⁴¹

تقرير المراجعة القطرية

تقرير المراجعة القطرية هو أحد مُحَرَّجات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. تقوم الدول الأطراف التي تجري المراجعة، بمساعدة الأمانة العامة، بإعداد تقرير مراجعة قطرية بالتعاون مع الدولة الطرف التي تتم مراجعتها (انظر الملحق II بالمخطط التوجيهي للخبراء الحكوميين وأمانة السر في إجراء المراجعات القطرية⁴²). وسيستخدم تقرير التقييم الذاتي بصفته المصدر الأساسي للمعلومات لإعداد تقرير المراجعة القطرية، علاوة على أنه مصدر لآلية معلومات إضافية تُطلب في إطار آلية الاستعراض.

الجهة القائمة

الجهة القائمة هي جهة تفوضها الحكومة تنظيم عملية التقييم الذاتي ودعوة جميع الجهات الأخرى لدعم العملية بشكل فعال. وعلى نحو مثالي، يُدرج هذا الأمر في بيان لمجلس الوزراء أو الشروط المرجعية الكتابية التي توضح شروط إعداد التقرير والمواعيد النهائية. وينبغي أن تكون الجهة القائمة هي المؤسسة التي تم تعيينها كجهة اتصال في سياق آلية الاستعراض (لمزيد من التفاصيل، ر. صص. 15-16).

آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

آلية الاستعراض (يشار إليها رسمياً باسم آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) هي عملية حكومية دولية وضعتها مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في القرار 1/3 الذي تم إقراره في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وتدعو آلية الاستعراض الدول الأطراف إلى إجراء مراجعة نظراء لتنفيذ الاتفاقية. وبموجب هذا المخطط، تراجع كل دولة نظيراتها كما تراجعها نظيراتها (من خلال خبراء حكوميين من الدول الأطراف) في دورات متعاقبة مدة كل منها خمس سنوات. (لمزيد من التفاصيل، ر. صص. 6-8).

التقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

التقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عملية تُقيم من خلالها كل دولة الأنظمة، والقوانين، واللوائح، والسياسات، والمؤسسات، والبرامج المتعلقة بمكافحة الفساد مقارنةً بمتطلبات الاتفاقية، على مستوى النص والتطبيق. وتجرى هذه العملية على المستوى الوطني، سواء أبشك تطوعي أو بناءً على تكليف من آلية الاستعراض. وعلى أية حال، تُستخدم نتائج التقييم الذاتي كمصدر أساسي للمعلومات التي تسترشد بها الدول الأطراف التي تجري المراجعة بموجب آلية الاستعراض.

⁴¹ <http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session3/V1051983a.pdf>

⁴² <http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/28June-2July2010/V1053798e.pdf>

القائمة المرجعية للتقييم الذاتي

القائمة المرجعية للتقييم الذاتي أداة حاسوبية تشكل جزءاً من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتسهل عملية جمع المعلومات المتعلقة بالتزام الدول الأطراف بالاتفاقية. وتتكون القائمة المرجعية من مجموعة شاملة من الأسئلة عن كل حكم موضوعي من أحكام الاتفاقية. وعند استكمال الرد على الأسئلة، توفر القائمة المرجعية معلومات تفصيلية للغاية ومتعمقة بشأن مستوى الالتزام بالاتفاقية، حسب ما أوردته الدولة، وتحدد احتياجات المساعدة التقنية اللازمة. والقائمة المرجعية للتقييم الذاتي هي الأداة الرسمية لجمع المعلومات في إطار آلية الاستعراض، ويوصى استخدامها في عمليات التقييم الذاتي خارج آلية الاستعراض كذلك. (لمزيد من التفاصيل، ر. صص. 8 و9 و16).

تقرير التقييم الذاتي

تقرير التقييم الذاتي مُنتج رئيسي لعملية التقييم الذاتي التي تتم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويُعد من خلال القائمة المرجعية للتقييم الذاتي. ويقدم تقرير التقييم الذاتي نظرة عامة وشاملة بشأن مستوى تنفيذ الدولة المعنية للاتفاقية (لمزيد من التفاصيل، ر. صص. 20-22).

التقرير الملخص للتقييم الذاتي

يلخص تقرير ملخص التقييم الذاتي النتائج الرئيسية لعملية التقييم الذاتي في صيغة سردية مع التركيز بشكل خاص على الممارسات الناجحة، والتحديات، وأوليات الإصلاح الرئيسية، واحتياجات المساعدة التقنية. هذا التقرير الدقيق مفيد أيضاً لراسمي السياسات الرفيعي المستوى ولأغراض المساندة. (لمزيد من التفاصيل، ر. ص. 22).

اللجنة التوجيهية

تقدم اللجنة التوجيهية إرشادات بشأن عملية التقييم الذاتي وتضمن دعم الحكومة وغيرها من الأطراف المعنيين لهذه العملية. وينبغي أن تشكل اللجنة التوجيهية من ممثلين رفيعي المستوى من المؤسسات الحكومية الأساسية المشاركة في العملية. ويجوز أن يترأس اللجنة التوجيهية ممثل عن الجهة القائدة. وينبغي النظر في إدراج ممثلين عن المجتمع المدني، والوسط الأكاديمي، والقطاع الخاص في اللجنة التوجيهية. (لمزيد من التفاصيل، ر. ص. 16).

فريق الخبراء التقنيين

يضم فريق الخبراء التقنيين المسؤولين عن مراجعة التشريعات والممارسات الوطنية أثناء التقييم الذاتي. ومن المهم جداً تحديد أفراد على درجة عالية من التخصص ولديهم خبرة وتدريب للقيام بهذا الدور. واعتماداً على السياق الخاص بكل بلد، يجوز تقسيم الفريق إلى فرق فرعية لديها مسؤوليات محورية محددة في إطار الاتفاقية، مثل تشكيل فريق للنظر في مسائل إنفاذ القانون وآخر للنظر في التدابير الوقائية. ومن المهم أن يتم تنسيق اختيار الخبراء الحكوميين المشاركين في فريق الخبراء التقنيين مع التعيين الرسمي للخبراء الذين يجرون عملية المراجعة القطرية في إطار آلية الاستعراض. (لمزيد من التفاصيل، ر. ص. 17).

الملحق هـ: مصادر وقراءات أخرى

UNODC

United Nations Convention against Corruption

<http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/index.html>

Report of the Conference of States Parties to the United Nations Convention against Corruption on its third session, held in Doha from 9-13 November 2009

<http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session3/V0988538e.pdf>

Report of the Implementation Review Group of the United Nations Convention against Corruption, First Meeting, held in Vienna from 28 June to 2 July 2010

<http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/28June-2July2010/V1055385e.pdf>

UNDP

Global Anti-Corruption Portal

www.anti-corruption.org

Governance Assessment Portal: Corruption assessments

<http://gaportal.org/areas-of-governance/corruption>

Governance Assessment Portal: A toolkit for Parliamentarians

<http://www.gaportal.org/tools/preventing-corruption-toolkit-parliamentarians>

Going Beyond the Minimum: UNCAC Gap Analyses and UNDP Internal Integrity,

Asia-Pacific INTACT Community of Practice Workshop, 1-3 February 2010, Bangkok, Thailand

http://regionalcentrebangkok.undp.or.th/practices/governance/documents/APIntact2010/UNCAC_Gap_Analyses_and_UNDP_Internal_Integrity-Full_Report.pdf

GTZ

A Comparison of Compliance Reviews based on the UN Convention against Corruption. Indonesia, Colombia, Cameroon and Germany, Wysluch, Johanna Beate, 2007: German UNCAC Team Working Paper

<http://www.gtz.de/de/dokumente/gtz-en-uncac-compliance-indonesia-2007.pdf>

Implementing the UN Convention against Corruption (UNCAC). UNCAC Compliance Review - Why and How?

GTZ UNCAC Project, 2007: Factsheet 10

<http://www.gtz.de/de/dokumente/en-gtz-uncac-compliance-review-why-and-how-2007.pdf>

Implementing the UN Convention against Corruption (UNCAC). Compliance Review (Gap Analysis)

GTZ UNCAC Project, 2007: Factsheet 8

<http://www.gtz.de/de/dokumente/en-gtz-uncac-compliance-review-indonesia-2007.pdf>

Implementing the UN Convention Against Corruption (UNCAC). Compliance and Gap Analysis Bangladesh

GTZ UNCAC Project, 2008: Factsheet 24

<http://www.gtz.de/de/dokumente/gtz-en-factsheet-compliance-review-bangladesh-2008.pdf>

U4

The United Nations Convention against Corruption. A Primer for Development Practitioners
Schultz, Jessica (U4 Brief 2007:3)

<http://www.u4.no/document/publication.cfm?2750=the-united-nations-convention-against-corruption>

Maximising the potential of UNCAC implementation: Making use of the self-assessment checklist,
Repucci, Sarah (U4 Issue 2009:13)

<http://www.u4.no/document/publication.cfm?3484=maximising-the-potential-of-uncac-implementation>

How prepared are we to assess real implementation of anti corruption conventions? Lessons from
the Americas Peñailillo, Miguel (U4 Issue 2009:3)

<http://www.u4.no/document/publication.cfm?3331=how-prepared-are-we-to-assess-real-implementation>

The Recovery of Stolen Assets: A Fundamental Principle of the UN Convention against Corruption
Smith, Jack; Pieth, Mark; Jorge, Guillermo (U4 Brief 2007:2)

<http://www.u4.no/document/publication.cfm?2751=the-recovery-of-stolen-assets>

World Bank

Building Public Support for Anti-Corruption Efforts

<http://siteresources.worldbank.org/EXTGOVACC/Resources/CorruptionWhitePaperpub31110screen.pdf>

Comparative Experiences Papers

Corruption Eradication Commission, The Republic of Indonesia, Gap Analysis Study Report, Identification of
Gaps between Laws/Regulations of the Republic of Indonesia and the United Nations Convention Against
Corruption, (2006)

<http://www.u4.no/pdf/?file=/document/literature/UNCAC-Gap-Analysis-Indonesia.pdf>

A Comparison of Compliance Reviews based in UN Convention against Corruption (Indonesia, Colombia,
Cameroon and Germany), (2007)

http://www.igac.net/pdf/publications_gtz_compliance.pdf

The Government of the People's Republic of Bangladesh: UNCAC – A Bangladesh Compliance and
Gap Analysis, (2008)

http://www.baselgovernance.org/gov/project-details/article/un-convention-against-corruption-compliance-reviewgap-analysis-of-bangladesh/?tx_ttnews%5BbackPid%5D=293&cHash=129904055f

Kenya: UN Convention against Corruption Gap Analysis Report and Implementation Plan, (2009)

<http://www.u4.no/pdf/?file=/document/literature/KENYA-UNCAC-Gap-Analysis-Report.pdf>

الملحق و: جهات اتصال مفيدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فريق الحكم الديمقراطي - نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية			
phil.matsheza@undp.org	+1 212 9065043	مستشار السياسات - مكافحة الفساد	فيل ماتشيزا
anga.timilsina@undp.org	+1 212 9066440	منسق البرنامج العالمي لمكافحة الفساد من أجل فاعلية التنمية	أنغا تيميلسينا
المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا والمحيط الهادي - بانكوك، تايلندا			
pauline.tamesis@undp.org	+66 2 2882790	رئيسة فريق الحكم الديمقراطي	بولين تاميسيس
samuel.de.jaegere@undp.org	+66 2 2882642	محلل السياسات - إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد	صمويل دي ياغر
robert.onus@undp.org		محلل الأبحاث - مكافحة الفساد	روبرت أونوس
المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المحيط الهادي - سوفي، جزر فيجي			
charmaine.rodrigues@undp.org	+679 322 7508	الخبرة الإقليمية لتعزيز السلطة التشريعية	شارماين رودريغس
المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوروبا الشرقية والدول المستقلة الوسطى - براتيسلافا، سلوفاكيا			
dan.dionisie@undp.org		أخصائي السياسات - إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد	دان ديونيسي
francesco.chechchi@undp.org		معاون المشروعات	فرانشيسكو كيكبي
برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بيروت، لبنان			
arkan.el-seblani@undp.org	+961 1 981 641	أخصائي قانوني	أركان السبلاني
المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا الغربية - داكار، السنغال			
patrick.van.weerelt@undp.org	+221338690687	رئيس فريق الحكم الديمقراطي	باتريك فان فيرلت
sofi.halling@undp.org		محللة السياسات - مكافحة الفساد	صوفي هالينغ
المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية - جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا			
job.ogonda@undp.org	+27116035243	مستشار السياسات - إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد	جوب أوغوندا
قسم شؤون المعاهدات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شعبة الفساد والجرائم الاقتصادية، فيينا، النمسا			
dimitri.vlassis@unodc.org	+43 1 260604534	رئيس شعبة الفساد والجرائم الاقتصادية	ديميتري فلاسيس
brigitte.strobel-shaw@unodc.org	+43 1 26060 4407	رئيسة وحدة دعم المؤتمرات	بريغيتي ستروبل شاو
giovanni.gallo@unodc.org	+43 1 26060 5179	ضابط التدابير الوقائية والعدالة الجنائية	جوفاني غالو
annika.wythes@unodc.org	+43 1 26060 4039	خبيرة معونة في العدالة الجنائية	أنيكيا ويتيس
المؤسسة الألمانية للتعاون التقني، إشبورن، ألمانيا			
stefanie.teggemann@gtz.de	+49 6196 79 2303	مديرة برنامج النزاهة ومكافحة الفساد	ستيفاني تيجيمان
معهد بازل لإدارة الحكم، مركز إدارة الحكم ومكافحة الفساد، بازل، سويسرا			
juanita.olaya@baselgovernance.org	+41 612055510	مديرة	خوانيتا أولايا
معهد دراسات إدارة الحكم، جامعة براك، دكا، بنغلاديش			
manzoor.h@bracu.ac.bd	+8802 8810306	مدير	منظور حسن

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منطقة آسيا والمحيط الهادي

مبنى خدمات الأمم المتحدة

3rd Floor, Rajdamnern Nok Avenue

10200, Bangkok, Thailand

Email: ap-intact@groups.undp.org

<http://asia-pacific.undp.org>